

تحليل العلاقة بين الإفصاحات المالية المستقبلية في تقارير الإدارة والمتغيرات المهنية المرتبطة بآليات الحوكمة بهدف ترشيد قرارات المستثمرين مع دراسة ميدانية

د. هبة جمال هاشم علي
مدرس المحاسبة و المراجعة
كلية التجارة – جامعة قناة السويس

أولاً – فكرة البحث :

أدى التطور في تكوين المنشأة من شركات فردية مملوكة ومدارة من قبل فرد بعينة إلى منشآت ذات هيكل ملكية منفصل بالكامل من الإدارة ، الأمر الذي أدى إلى خلق مشكلة عدم تماثل المعلومات ومشكلة الوكالة بين الإدارة والملاك ، وبما أن الملاك من أهم مصادر التمويل الممنوحة للمنشأة ، زاد الالتزام الإجباري على الإدارة للأعداد والإفصاح عن قوائم مالية مرحلة وتقارير سنوية من أجل توفير معلومات (مالية / غير مالية – تاريخية / مستقبلية) للمستخدمين الخارجيين ، والتي سوف يعتمد عليها بصورة أساسية في تقييم الأداء الحالي والمستقبلي للمنشأة وقدرتها على خلق القيمة ويتم على أساسها اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة ، وبناءً على ذلك تُعد المعلومات المالية المستقبلية التي يتم الإفصاح والتقرير عنها في التقارير المالية السنوية للمنشأة من أهم مصادر المعلومات للمستثمرين حيث يعتمدون عليها بسبب طبيعتها المستقبلية في تقييم الأداء المستقبلي للمنشأة وقدرتها على خلق القيمة ، وبالتالي يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة بناءً على أساس سليم وفي ضوء المعلومات المستقبلية .

ولكن على الرغم من أهمية المعلومات المالية المستقبلية فإن الإدارة تفضل عدم الإفصاح عنها بسبب طبيعتها المستقبلية ، والتي تتضمن عنصر عدم التأكد المتعلق باحتمال عدم حدوث الأحداث المستقبلية ، مما يعرض الإدارة لمخاطر الدعاوى القضائية ومخاطر التقاضي ومخاطر فقدان السمعة في حالة عدم تحقيقها ، كما يمكن للإدارة التلاعب والتحيز في عرض المعلومات المستقبلية من أجل تحقيق منافع شخصية على حساب مستخدمي هذه المعلومات ، وبالأخص في ظل عدم وجود معيار أو تشريع محدد وكامل وصریح يحدد بدقة كيف يتم الإفصاح والتقرير عن المعلومات المستقبلية حيث اكتفت المعايير بتوفير إرشادات عامة .

وتمثل المعلومات المالية المستقبلية Forward – Looking Information (FLI) تنبؤات الإدارة المتعلقة بمستقبل المنشأة (الأداء المالي المستقبلي – القدرة على خلق القيمة – التدفقات المستقبلية) ، وهذه التوقعات تتم بناءً على وجهة نظر الإدارة Through The eyes of management ، والتي يعتمد عليها المستثمرين بصورة أساسية في اتخاذ القرارات الاستثمارية الخاصة بهم ، ولكن يعاب على هذه المعلومات المستقبلية أنها غير مؤكدة الحدوث نظراً لتضمنها عنصر عدم التأكد (المرتبط باحتمال حدوث أحداث مستقبلية) ، بالإضافة إلى عدم وجود معيار محاسبي أو مراجعي شامل وموحد يحدد بدقة كيفية الإفصاح والتقرير المراجعة على هذه المعلومات المالية المستقبلية من أجل حماية حقوق أصحاب المصالح ويُعد ذلك مدراً أساسياً نحو كتابة موضوع البحث.

كما قامت العديد من الجهات والهيئات المحاسبية والمهنية (مثل : AICPA – SEC Safe Harbor – IASB – FASB وغيرها من المؤسسات المهنية بتقديم إرشادات عامة غير الزامية لعملية التقرير عن المعلومات المالية المستقبلية ، كما منحت هذه الإرشادات الشركات الحرية في الإفصاح عن معلومات مستقبلية غير قابلة للتحقق ورسم صورة وردية لمستقبل في ظل عدم التأكد وعدم التعرض لأي مسؤولية قانونية طالما أنها تستخدم صيغة تحذيرية Cautionary Language مناسبة في عملية الإفصاح ، ومن أهم التقارير السنوية التي تتضمن المعلومات المالية المستقبلية مناقشات وتحليلات الإدارة Management Discussion and Analysis (MD & A) ، كما أن هناك عوامل هامة ومؤثرة تؤثر في قرار المنشأة الخاص بحجم المعلومات المالية المفصح عنها من قبل الإدارة (مثل : صيغة الإفصاح ونوعه – آليات الحوكمة – خصائص المنشأة – وغيرها من العوامل) التي تنعكس بالتبعية على جودة المعلومات المالية المستقبلية. (Celit,et.al.,2006)

وترى الباحثة أن قرار المنشأة الخاص بالإفصاح عن المعلومات يتأثر بصورة أساسية بطلب المستثمرين على معلومات (ملائمة – دقيقة – مفيدة – كاملة) ومرتبطة بعملية اتخاذ القرار ، وتعدد المعلومات المالية المستقبلية من أهم أنواع هذه المعلومات التي تحقق هذا الهدف ، بسبب طبيعتها وقدرتها على إتاحة الفرصة للمستثمرين على التنبؤ بالأداء المالي المستقبلي للمنشأة وقدرتها على خلق القيمة . وتقوم الشركات بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية في التقارير السنوية للمنشأة ، مثل :

مناقشات وتحليلات الإدارة ، والذي يتضمن معلومات مستقبلية تتعلق بأدائها المستقبلي ، ولضمان إفصاح فعال عن المعلومات المالية المستقبلية لا بد للمنشأة أن تضع في اعتبارها تأثير كل من آليات حوكمة الشركات (الداخلية / الخارجية) وخصائص المنشأة على كم وجودة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية بالتقارير السنوية للمنشأة ، كما يجب على المنشأة أن تقوم بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية في التقارير المتكاملة السنوية للمنشأة والتي تعكس رؤية المسؤولين عن حوكمة الشركات عن دقة وموثوقية وكمال الأداء المستقبلي والمعلومات المالية المستقبلية المفصح عنها ، الأمر الذي يضمن معلوماتية الإفصاحات المستقبلية للمنشأة.

وانطلاقاً مما سبق ترى الباحثة أن فكرة البحث تتجسد في تفعيل دور الإفصاح عن المعلومات المستقبلية تحقيقاً لجودة الأداء المالي المستقبلي في ظل المتغيرات المهنية المرتبطة بآليات الحوكمة ، ويتضح ذلك من خلال خطة البحث وتقسيماته .

ثانياً – أهداف البحث :

في ضوء فكرة البحث تسعى الباحثة لتحقيق الهدف الرئيسي لهذا البحث ، وهو تحليل العلاقة بين الإفصاحات المالية المستقبلية في تقارير الإدارة والمتغيرات المهنية المرتبطة بآليات الحوكمة ، ومدى معنوية العلاقة ، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

- (١) تقييم عملية الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية وعلاقتها بأحكام وقرارات المستثمرين من خلال التقارير المتكاملة في ضوء جودة التقرير المالية .
- (٢) قياس تأثير كل من آليات الحوكمة وكم تغيراتها المهنية على مستويات الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية بالتركيز على دور لجان المراجعة والمراجع الخارجي ومجلس الإدارة في الرقابة على الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية وتقرير مراقب الحسابات الخارجي وذلك بهدف ترشيد قرارات المستثمرين.

ثالثاً – أهمية البحث :

ترتكز أهمية البحث في إبراز دور العلاقات التأثيرية لآليات الحوكمة ومتغيراتها المهنية وأثرها على الإفصاحات المالية للمعلومات المستقبلية وكذلك إيجاد علاقات الارتباط بين المتغيرات المختلفة بآليات الحوكمة وذلك من خلال عرض الاطار

الفلسفي والفكري المتضمن الجوانب والانعكاسات المتعددة لطبيعة المعلومات المالية المستقبلية والمبادئ الأساسية المرتبطة بها ، وكذلك العلاقات المتداخلة بين الإفصاحات المالية للمعلومات المستقبلية وجودة التقارير المالية ، ويكتسب البحث أهمية عملية من خلال استقصاء عن أهمية الإفصاحات المالية للمعلومات المستقبلية ومدى علاقتها بآليات الحوكمة (مجلس الإدارة ، لجان المراجعة ، المراجع الداخلي والمراجع الخارجي) وذلك على مكاتب المراجعة وبعض الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

رابعاً – فروض البحث :

في ضوء فكرة وأهداف وأهمية البحث ، تقوم الباحثة بصياغة الفروض الرئيسية التالية كما يلي :

(١) لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مجلس الإدارة والمراجع الداخلي والإفصاحات المالية عن المعلومات المستقبلية .

(٢) لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي والإفصاحات المالية عن المعلومات المستقبلية .

(٣) لا توجد اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة حول أهمية أدوار ومسئوليات آليات الحوكمة عن الإفصاحات المالية عن المعلومات المستقبلية بهدف ترشيد قرارات المستثمرين .

خامساً – مجال البحث ومنهجه :

تقتصر الدراسة الميدانية على مكاتب المراجعة في إقليم القناة والجهاز المركزي لمحاسبات بمدن القناة ولأغراض السرية أيضاً على مُعدّي القوائم المالية في بعض الشركات المقيدة في البورصة المصرية وتعتمد أسئلة قائمة الاستقصاء على مجموعة من الأسئلة تم صياغتها من خلال الاطار الفكري والفلسفي لطبيعة العلاقة بين الإفصاحات المالية عن المعلومات المستقبلية والمتغيرات المهنية المرتبطة بآليات الحوكمة ، وكذلك الدراسات السابقة المرتبطة بمجال البحث، وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائي الاستنباطي المختلط ، وذلك من خلال الخطوات التالية:

١- ملاحظة الظاهرة بالصورة التي تبدو عليها في الواقع ، ثم محاولة توضيح وتحديد أبعادها ومكوناتها بصورة أكثر دقة عن طريق عرض وتحليل وتقييم الدراسات السابقة المرتبطة بالإفصاحات المالية وعلاقتها بآليات الحوكمة

- وظهرت في المحدد الأول من البحث .
- ٢- تكوين الاطار الفكري والفلسفي للعلاقات التأثيرية عن الافصاحات المالية عن المعلومات المستقبلية والمتغيرات المهنية المرتبطة بآليات الحوكمة .
- ٣- تحديد المنهجية الملائمة للقيام بالدراسة الميدانية اللازمة لاختبار الفروض والوصول إلى نتائج وتعميمات البحث ، وكذلك من خلال تحديد نوع البيانات المطلوبة وعينة المجتمع المناسب والتي تمثلت في (مسئولي الشركات ومعدى القوائم المالية – مراقبي الحسابات الخارجية بالمكاتب وأعضاء الجهاز المركزي للمحاسبين – المستثمرين) .
- ٤- إجراء الاختبارات والتحليلات الاحصائية واستخلاص النتائج ، التي تمثل دليل تطبيقي يستخدم في الكشف عن تفسير العلاقات السببية للظاهرة محل البحث ، ومن ثم الوصول على النتائج العامة للبحث بهدف الوصول إلى العلاقات ونوعيتها بين المتغيرات المستقلة والتابعة (الافصاحات المالية عن المعلومات المالية المستقبلية والمتغيرات المهنية المرتبطة بآليات الحوكمة) إعتماً على تجويد محتويات التقارير المالية المتكاملة بهدف ترشيد قرارات المستثمرين.
- سادساً – **خطة البحث** : في ضوء ما سبق / تنتهج الباحثة الخطة التالية :
- المحدد الأول** : الدراسات السابقة المرتبطة بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية وعلاقتها بآليات الحوكمة .
- المحدد الثاني** : تحليل العلاقة بين الافصاحات المالية المستقبلية والعوامل المؤثرة في إدارة عملية المراجعة وآليات الحوكمة بهدف ترشيد قرارات المستثمرين.
- المحدد الثالث** : الدراسة الميدانية .
- المحدد الاول** : الدراسات السابقة المرتبطة بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية وعلاقتها بآليات الحوكمة :
- تسعى الباحثة في هذا المحدد الى عرض الدراسات السابقة التي تناولت الافصاح الاختياري عن المعلومات المالية المستقبلية وتعليق الباحثة عليها :

| م | عنوان الدراسة والمؤلف | أهداف الدراسة | متغيرات الدراسة | فروض الدراسة | نوع الدراسة والعينة والاسلوب الاحصائي المطبق | أهم نتائج الدراسة | تطبيق الباحثة |
|---|---|---|--|---|---|---|---|
| ١ | Krause, J., Sellhorn, T., and Ahmed, K., (2017), "Extreme Uncertainty and Forward-looking Disclosure Properties" , A Journal of Accounting, Finance and Business Studies, Vol.53, Issue2, PP.(240-272). | تسعى الدراسة إلى قياس تأثير حالات عدم التأكيد المرتفعة على سلوك عملية الإفصاح من خلال تحليل كل من كم وجودة الإفصاحات المالية المستقبلية خلال الأزمة المالية العالمية ومقارنتها بالفترة قبل الأزمة . | المتغير الأول الإفصاح الاختياري المتغير الثاني جودة الإفصاح المستقبلي للمعلومات المتغير الثالث عنصر عدم التأكيد | الفرض الأول تقل جودة الإفصاح المستقبلي للمعلومات في فترة الأزمة المالية العالمية بالمقارنة مع الفترة السابقة لحدوث الأزمة الفرض الثاني تختلف كمية الإفصاح المستقبلي في الفترة قبل الأزمة المالية عن بعدها. | دراسة عملية تضمنت عينة الدراسة ٥١٧ ملاحظة خاصة بـ ١٢٣ شركة ألمانية مسجلة في البورصة في الفترة من (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩) الاسلوب الاحصائي المطبق Panel Regression Model Descriptive Statistics T-Tests | <ul style="list-style-type: none"> ■ سمحت التشريعات المحاسبية بوجود اختلاف بين المنشآت من حيث جودة وكمية ومحتوى المعلومات المالية المستقبلية المفصوح عنها على حساب جودة المعلومات التي يؤدي إلى عرض التقارير السنوية الخاصة بها ■ يعيق عنصر عدم التأكيد من جودة المعلومات المالية المستقبلية المفصوح عنها من قبل المنشأة الخارجية في طوعية، ولكن تقوم الشركات بالتغلب على هذه المشكلة من خلال زيادة كم المعلومات المستقبلية المفصوح عنه | تعمل الشركات خلال فترة الازمات المالية عندما يكون عنصر عدم التأكيد مرتفع على زيادة حجم المعلومات المالية المستقبلية المفصوح عنها على حساب جودة المعلومات التي يؤدي إلى عرض التقارير السنوية للمستثمرين ذات قدرة معلوماتية منخفضة، مما يؤدي إلى قرارات استثمارية غير سليمة، وبالتالي يطرح تسؤل حول دور المراجع بصورة الحد من مشكلة جودة المعلومات المتعلبة على هذه المشكلة المنخفضة وزيادة جودة الإفصاح الخاص بالمنشآت . |

| | | | | | | |
|--|---|---|---|--|---|---|
| <p>بناءً على ما تم عرضه سابقاً ترى الباحثة أن هناك علاقة سلبية بين الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية المستقبلية وحجم الفساد المالي الناتج عن وجود حوكمة شركات ضعيفة، حيث تعاني الشركات ذات حوكمة شركات ضعيفة إلى انخفاض في مستوى الشفافية به.</p> | <p>أظهرت نتائج الدراسة إلى أن الشركات المسجلة في البورصة في دولة بوتسوانا والتي تعد الأقل من حيث نسبة الفساد المالي تفصح عن معلومات مالية مستقبلية أكثر من دولة غانا والتي تعاني من الفساد المالي . يرتبط الإفصاح المستقبلي للمعلومات في غانا مع نسبة مجلس الإدارة المستقلين، بينما يرتبط الإفصاح المستقبلي للمعلومات في دولة بوتسوانا بمركز الملكية لمجلس الإدارة</p> <p>يؤثر كل من (حجم الشركة) -تمركز الملكية - استقلال مجلس الإدارة - الملكية المؤسسية) على قرار الإدارة بالمنشأة للإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية المستقبلية .</p> | <p>دراسة عملية تضمنت عينة الدراسة ١٧٤ ملاحظة سنوية خاصة بالشركات المسجلة في البورصة في كل من دولة غانا وبوتسوانا الفترة من (٢٠١١ - ٢٠١٣)</p> <p>الأسلوب الإحصائي المطبق Panel Regression Model Correlation Analysis Regression Analysis</p> | <p>الفرض الأول لا توجد علاقة مؤثرة بين (حجم المنشأة) -تمركز الملكية -نسبة المديرين غير التنفيذ - حجم مجلس الإدارة - حجم مكتب المراجعة - الرافعة المالية / الربحية / السيولة) والإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية</p> <p>الفرض الثاني هناك علاقة مؤثرة بين نسبة الملكية المؤسسية والإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية</p> | <p>المتغير الأول المعلومات المالية المستقبلية</p> <p>المتغير الثاني الفساد المالي</p> <p>المتغير الثالث حوكمة الشركات</p> | <p>تسعى الدراسة إلى اختبار حوكمة الشركات ودرجة الفساد المالي والإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية للشركات المسجلة بالبورصة في كل من دولة غانا وبوتسوانا</p> | <p>العلاقة بين حوكمة الشركات والفساد المالي والإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية : دراسة مقارنة</p> <p>Kwame, B., (2017), "The Relationship between corporate Governance, Corruption and forward-Looking on formation disclosure : A Comparative Study", Corporate Governance : The International Journal of Business in Society, Vol.17, Issue: 2, PP(284-304)</p> |
|--|---|---|---|--|---|---|

| | | | | | |
|--|--|---|--|---|---|
| <p>أشارت الدراسة أشارت الدراسة بناء على نتائج نمودج الانحدار أن نسبة المديرين غير التنفيذيين ومعدل الاجتماعات المرجعية ونسبة لجان المراجعة تؤثر على الإفصاح الاختياري للمعلومات المستقبلية . بينما هناك علاقة سلبية بين حجم مجلس الإدارة وتمركز الملكية في أطراف خارجية والإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية ، كما يؤثر طبيعة مكتب المراجعة نو خبرة نولية أم لا) على حجم المعلومات المالية المستقبلية المفصح عنه من قبل المنشأة المسجلة بالبورصة النيجيرية .</p> | <p>دراسة عملية تضمنت عينة الدراسة ١٥ شركة مسجلة في البورصة النيجيرية الفترة من (٢٠١٠ - ٢٠١٤) الإسلوب الاحصائي المطبق A Panel of Regression Model</p> | <p>لا توجد فروض لم تعتمد الدراسة على أي فروض</p> | <p>المتغير الأول المعلومات المالية المستقبلية المتغير الثاني حوكمة الشركات المتغير الثالث خصائص المنشأة</p> | <p>اختبار العلاقة بين خصائص الحوكمة والإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية المستقبلية للشركات المسجلة بالبورصة بنيجريا</p> | <p>٣ تأثير خصائص الحوكمة على الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية بالشركات المسجلة بالبورصة بنيجريا Joseph., A., (2017), "Corporate Governance Attributes as Correlates of Disclosure of Forward-looking Information on the Nigerian Stock Exchange", World Journal of Finance and Investment Research, Vol.2, No.1, PP.(1-15)</p> |
|--|--|---|--|---|---|

| | | | | | |
|---|---|--|--|--|--|
| <p>٤ الإفصاح المستقبلي للمعلومات وسمعة المنشأة كآلية للحد من تقلبات عوائد الاسهم</p> <p>Bravo, F., (2016). "Forward-Looking disclosure and corporate reputation as mechanism to reduce stock return volatility", Spanish Accounting Review, Vol.19, Issue: 1, PP(122-131)</p> | <p>تقوم الدراسة ببيان تأثير كل من خصائص المنشأة وفاعلية آليات الحوكمة واثرها على جودة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية للمنشأة</p> | <p>المتغير الأول سمعة المنشأة</p> <p>المتغير الثاني الإفصاح المستقبلي للمعلومات</p> <p>المتغير الثالث تقلبات عوائد الاسهم</p> | <p>الفرض الأول الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية يساعد في خفض تقلبات عوائد الاسهم</p> <p>الفرض الثاني الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية للمنشآت ذات السمعة العالية يؤثر بصورة كبيرة على خفض معدل تقلب عوائد الاسهم</p> | <p>دراسة عملية تضمنت عينة الدراسة ٧٣ منشأة غير مالية ذات سمعة جيدة ومنخفضة في عام ٢٠٠٩</p> <p>الاسلوب الاحصائي المطبق Panel Regression Model Correlation Analysis Regression Multivariate analysis</p> | <p>يؤدى الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية إلى خفض تقلبات عوائد الاسهم في الشركات ذات سمعة عالية، حيث ينظر إلى افصاحات هذه المنشأة بمصداقية عالية وتؤثر المصداقية على قرارات المستثمرين، نظراً لأنها تساعد في خفض عنصر تماثل المعلومات من خلال خفض عنصر عدم التأكد المتعلق بالمنشأة، وبالتالي يزيد من ثقة المستثمرين بصحة المعلومات المالية المعروضة.</p> |
|---|---|--|--|--|--|

| | | | | |
|---|---|--|---|--|
| <p>٥ تأثير كل من خصائص المنشأة وفاعلية آليات الحوكمة على جودة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية : دراسة ميدانية</p> <p>Mohamed. S., (2016). "The Impact of Firm Characteris and Governance Efficiency on Forward-looking Information Disclosure Quality : Field Study" , Accounting Thought, Faculty of Commerce, Ain Shams University, Vol.(2), PP(1-44)</p> | <p>تقوم الدراسة ببيان تأثير كل من خصائص المنشأة وفاعلية آليات الحوكمة على الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية للمنشأة</p> <p>المتغير الأول المتغير الثاني المتغير الثالث</p> <p>جودة الإفصاح المستقبلي للمعلومات</p> | <p>الفرص الأولى هناك علاقة ذات دلالة إحصائية مؤثرة بين خصائص المنشأة وجودة الإفصاح المستقبلي للمعلومات</p> <p>الفرض الثاني هناك علاقة ذات دلالة إحصائية مؤثرة بين فاعلية حوكمة الشركات وجودة الإفصاح المستقبلي للمعلومات</p> | <p>دراسة عملية تضمنت عينة الدراسة ١٨١ قائمة استقصاء تم توزيعها بين المراجعين الخارجيين والمراجعين الحكوميين (الجهاز المركزي للمحاسبات)</p> <p>الاساليب الإحصائي المطبق Panel Regression Model</p> | <p>تتفق الباحثة مع ما توصلت إليه الدراسة حول أن كل من آليات الحوكمة وخصائص المنشأة تؤثر على جودة الإفصاح المستقبلي للمعلومات . كما تمثل الأضغلة العلمية للدراسة من وجهة نظر الباحثة في اختيار تأثير العلاقة بين المراجعة الداخلية مع آليات الحوكمة الأخرى المراجعة الخارجية على جودة الإفصاح المستقبلي للمعلومات والتي لم تتطرق لها أي من الدراسات السابقة الأخرى</p> <p>■ فيما يتعلق بخصائص المنشأة: تؤثر كل من المنشأة - الرافعة المالية/ الربحية - درجة تركز الملكية) على جودة الإفصاح المستقبلي للمعلومات المالية المستقبلية.</p> <p>■ فيما يتعلق بالبيانات حوكمة الشركات: تؤثر على من (خبرة واستقلالية لجان المراجعة - علاقة المراجعة الداخلية مع آليات الحوكمة الأخرى الخارجية) على جودة الإفصاح المستقبلي للمعلومات</p> |
|---|---|--|---|--|

| | | | | | |
|--|---|---|---|--|---|
| <p>تري الباحثة أنه عند قيام مراقب حسابات خارجي بمراجعة المعلومات المالية المستقبلية يجب أن يضع في اعتباره تأثير استقلالية مجلس الإدارة على جودة عملية الإفصاح المستقبلي للمعلومات والتي سوف تنعكس على جودة التقرير المالي وجودة عملية المراجعة .</p> | <p>أشارت نتائج الدراسة أن خصائص مجلس الإدارة تؤثر على الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية ، على النحو التالي:</p> <p>١- يؤثر حجم مجلس الإدارة بالإيجاب على حجم المعلومات المالية المستقبلية المفصح عنها في التقارير السنوية للمنشأة ولكنها لا تؤثر على جودة الإفصاح المستقبلي .</p> <p>٢- بينما يؤثر استقلالية مجلس الإدارة بالإيجاب على جودة الإفصاح للمستقبلي ، والتي تحسن من جودة تبصوات المحللين الماليين وبالتالي تزيد من شفافية السوق .</p> | <p>دراسة عملية</p> <p>تضمنت عينة الدراسة التقارير السنوية الخاصة بـ ٤٠ منشأة تعمل في قطاع الخدمات الصناعية لعام ٢٠٠٧</p> <p>الاساليب الاحصائي المطبق</p> <p>Content analysis techniques</p> | <p>الفرص الاول</p> <p>لا توجد علاقة موجبة بين حجم مجلس الإدارة وجودة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية</p> <p>الفرض الثاني</p> <p>هناك علاقة مؤثرة بين تكوين مجلس الإدارة وجودة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية</p> <p>الفرض الثالث</p> <p>هناك علاقة بين معدل دوران المدير التنفيذي وجودة الإفصاح المستقبلي للمعلومات</p> | <p>المتغير الاول</p> <p>خصائص مجلس الإدارة (حجم - معدل - الدوران - التكوين)</p> <p>المتغير الثاني</p> <p>الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية</p> | <p>٦ خصائص مجلس الإدارة واستراتيجيات الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية</p> <p>Cristina, M., and Bravo, F., (2015), "Board of Directors Characteristics and Forward-looking Information Disclosure Strategies", Working Paper, Departments de Contabiliady Economic Financier, Universidad de Seville, PP: (1-21).</p> |
|--|---|---|---|--|---|

| | | | | | |
|---|---|---|---|--|---|
| <p>ترى الباحثة أن حوكمة الشركات الجيدة تساعد في تحسين دقة الإفصاحات المالية المستقبلية وبالأخص فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية (مثل: المعلومات المتعلقة بنتائج المبيعات) إلى زيادة جودة الإفصاح والتقارير المالي الخاص بالمنشأة والمستثمرين .</p> | <p>تلعب اليات الحوكمة دور ايجباي مؤثر في دقة وسلامة الافصاحات المالية المستقبلية وبالأخص فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات غير مالية (مثل: المعلومات المتعلقة بنتائج المبيعات) فاعلية اليات حوكمة الشركات تلعب دور مؤثر في تحسين جودة المعلومات المفصح عنها وخفض حالات عدم تماثل المعلومات بين المنشأة والمستثمرين .</p> | <p>دراسة عملية تضمنت عينة الدراسة ٩٧٣ منشأة غير مالية مسجلة في بورصة شنغهاي وشنشن لتبادلات الأسهم ٢٠١٠</p> <p>الاصحاب المطبق Panel Regression Mode T-Test & Z-Testl</p> | <p>الفرص الاول دقة الافصاح عن المعلومات المالية المستقبلية مرتبط بالإيجاب مع اليات حوكمة الشركات</p> <p>الفرض الثاني سلامة وصحة الافصاح عن المعلومات المالية المستقبلية مرتبط بالإيجاب مع اليات حوكمة الشركات</p> | <p>المتغير الاول اليات حوكمة الشركات</p> <p>المتغير الثاني الإفصاح غير مالي للمعلومات المستقبلية</p> | <p>٧ حوكمة الشركات وجودة المعلومات المالية المستقبلية: أدلة من سوق الاسهم بالصين</p> <p>Qu, W., Ee. M., Lin. L., Wise. V., and Catey. P., (2015), "Corporate Governance and Quality of Forward-Looking On formation : Evidence from the Chinese Stock Market", Asian Review of Accounting, Vol.(23), PP(1-31)</p> |
|---|---|---|---|--|---|

| | | | | |
|--|---|--|--|---|
| <p>٨ هل تعد الإفصاحات المالية المستقبلية ذات قدرة معلوماتية ؟ أدلة من القوائم السردية بالمملكة المتحدة</p> <p>Hassanein, A., and Hussainey, K., (2015), "Is Forward-Looking Financial Disclosure Really Informative? Evidence from UK Narrative Statements", International Review of Financial Analysis, Vol.(41), PP(52-61)</p> | <p>تقوم الدراسة باختبار ما إذا كانت الشركات تقوم بتغيير المعلومات المالية المستقبلية المصحح عنها من عام لآخر بناء على التغيير في أداء المنشأة وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة</p> <p>المتغير الأول أداء المنشأة</p> <p>المتغير الثاني المعلومات المالية المستقبلية</p> <p>المتغير الثالث قيمة المنشأة</p> | <p>الفرص الأولى هناك علاقة موجبة بين التغيير في أداء المنشأة والتغيير في المعلومات المالية المستقبلية المصحح عنها</p> <p>الفرض الثاني هناك علاقة موجبة بين المعلومات الكمالية المستقبلية المصحح عنها (وحجم المنشأة - نوع مراقب الحسابات - الملكية الإدارية بالمنشأة) وعلاقة سلبية بين البيئة التنافسية</p> | <p>دراسة عملية تضمنت عينة الدراسات الافصاحات السردية المنشورة للمنشآت بالمملكة المتحدة في الفترة من (٢٠٠٥-٢٠١١)</p> <p>الاساليب الاحصائي المطبق QSR N6 software Multivariate analysis Sensitivity analysis</p> | <p>أشارت الدراسة أنه على الرغم من أن هناك علاقة موجبة بين الاداء المالي للمنشأة والافصاح عن المعلومات المستقبلية ضمن التقارير السردية للمنشأة، إلا أن هذه القوائم السردية المنشورة تتصف بالقدرة المعلوماتية المنخفضة حيث : ١- الشركات صاحبة التغيرات الضخمة في الاداء المالي الخاص بها أكثر ميولاً لتغيير الافصاحات المالية المستقبلية الخاصة بها بالمقارنة بالشركات ذات التغيرات المنخفضة. ٢- التغيير في المعلومات المستقبلية المصحح عنها يكون مرتبط بصورة ايجابية بالمنشآت ذات الاداء المنخفض بالمقارنة مع الشركات ذات الاداء المرتفع .</p> |
|--|---|--|--|---|

| | | | | | | |
|---|---|--|---|--|---|---|
| <p>تجاً الشركات ذات مستويات الاداء المنخفضة إلى زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية في اسعار الاسهم (MD&A) القدرة كوسيلة للتأثير على أسعار الاسهم .</p> | <p>تجاً الشركات إلى زيادة حجم المعلومات المالية المستقبلية المفصح عنها في (MD&A) عندما زفقد اسعار الاسهم (MD&A) القدرة المعلوماتية على عكس الإيرادات المالية المستقبلية الخاصة بها .</p> <p>على الرغم من أن زيادة مستوى الإفصاح المستقبلي في (MD&A) يساعد في زيادة القدرة المعلوماتية ولكنه لا يحسن قدرة الاسهم على الكشف عن الإيرادات المالية المستقبلية للمنشأة وبالأخص للشركات ذات مستويات الاداء المنخفضة .</p> | <p>دراسة عملية تضمنت عينة الدراسة ٣٧ . ١٩٩ استمارة K-10 متعلقة بـ ٩٨٢٤ منشأة في الفترة من ٢٠٠٧-١٩٩٤</p> <p>الاسلوب الاحصائي المطبق Sensitivity and Regression analysis Panel Regression Model</p> | <p>الفرض الاول تزيد الشركات ذات بيئة المعلومات المنخفضة من حجم المعلومات المالية المستقبلية المفصح عنها في (MD&A)</p> <p>الفرض الثاني تحسن زيادة الإفصاحات المالية المستقبلية من بيئة المعلومات الخاصة بالمنشأة</p> | <p>المتغير الاول بيئية المعلومات</p> <p>المتغير الثاني المعلومات المالية المستقبلية بتقارير الإدارة (MD&A)</p> | <p>تقوم الدراسة باختبار خصائص المعلومات المفصح عنها في تقارير ومناقشات الإدارة (MD&A)</p> | <p>٩ الإفصاحات المالية المستقبلية في تقارير الإدارة (MD&A) وبيئة المعلومات</p> <p>Muslu, V., Radhakrishnan, S., Subramanyam, K., and Lim. D., (2015), " Forward-Looking MD&A Disclosure and the Information Environment" , Management Science Journal, Vol.(61),No.5, PP(931-948)</p> |
|---|---|--|---|--|---|---|

| | | | | | | |
|--|--|---|--|---|---|--|
| <p>على الرغم من أن الدراسة أكدت أن نوع المراجع الخارجي لا يؤثر على حجم الإفصاح المستقبلي للمعلومات، إلا أن الباحثة ترى أن نوع مكتب المراجعة (Big4 / non-Big4) والخبرة والسمعة تؤثر على الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، وبالتالي سوف ينعكس على جودة الإفصاح وجودة التقرير المالي وجوده عملياً المراجعة بالتبعية.</p> | <p>أشارت نتائج الدراسة على أن الربحية تعد من أكثر العوامل المؤثرة على قرار الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية، وبينما وجدت الدراسة أن هناك علاقة مؤثرة بين إجمالي الأصول ونوع مراقب الحسابات على الإفصاح المستقبلي للمعلومات في الشركات العاملة في مجال الصناعة فقط.</p> <p>أكدت الدراسة إلى أن الشركات كبيرة الحجم ذات معدلات ربحية عالية والتي يتم مراجعتها من قبل شركات مراجعة دولية يزيد بها معدل الإفصاح المستقبلي للمعلومات مع الشركات التي يتم مراجعتها من قبل مراجعين محللين نظراً لتطبيق معايير المراجعة العدائية.</p> | <p>دراسة عملية تضمنت عينة الدراسة ١٢٥ شركة مسجلة في بورصة الاسهم باليابان في عام ٢٠١١</p> <p>الاسلوب الاحصائي المطبق Content analysis Methodology Regression analysis</p> | <p>الفرض الاول تزيد الشركات ذات بيئة المعلومات المنخفضة من حجم المعلومات المالية المستقبلية المفصح عنها في (MD&A)</p> <p>الفرض الثاني تحسن زيادة الإفصاحات المالية المستقبلية من بيئة المعلومات الخاصة بالمنشأة.</p> | <p>المتغير الاول محددات الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية</p> <p>المتغير الثاني خصائص المنشأة (نوع القطاع - حجم الشركة - الرفعة المالية - الربحية - نوع مراقب الحسابات)</p> | <p>تقوم الدراسة عملياً باختبار مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية للشركات اليابانية المسجلة بالبورصة من أجل تحديد محددات الإفصاح المستقبلي للمعلومات لمساعدة مستخدمي المعلومات في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة</p> | <p>محددات جودة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية</p> <p>Al-Khatiba, K., (2014), "The Determinants of Forward-Looking Information Disclosure" Procordia -Social and Behavioral Sciences 2nd World Conference on business, Economics and Management (WCBEM), Vol.(109), PP(858-864)</p> |
|--|--|---|--|---|---|--|

| | | | | | |
|--|--|----------------------------|--|--|--|
| <p>ترى الباحثة أن معدل الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية بحوافز الإدارة في وقت الإفصاح وبالأخص في القترات والاقتراض أو الإفصاح عن الإيرادات المنخفضة بالقوائم المالية وبالتالي فإن المعلومات المالية المستقبلية تعد مؤثر هام للحكم على الإيرادات المستقبلية للمنشأة.</p> <p>نظراً لأن المعلومات المستقبلية لا يمكن مراجعتها والتأكد من صحتها في لحظة الإفصاح، فإن الإدارة يمكن أن تستخدم هذه الإفصاحات كوسيلة للتلاعب وتحقيق منافع شخصية على حساب مستخدمي هذه المعلومات، وبالتالي فإن المستثمرين لا يعتمدوا على الإفصاحات المستقبلية إلا في حالة ارتباطها بقوائم</p> | <p>دراسة عملية</p> <p>تضمنت الدراسة عينة عشوائية كبيرة لـ ٤٣٢١ مشاهدة للشركات غير المالية المسجلة بالبورصة بالمملكة المتحدة في الفترة من (١٩٩٦-٢٠٠٧)</p> <p>الأسلوب الإحصائي المطبق</p> <p>QSR N6 text analysis software</p> | <p>لا توجد فروض</p> | <p>المتغير الأول</p> <p>القوائم المالية المستقبلية</p> <p>المتغير الثاني</p> <p>الإفصاح الاختياري</p> <p>المتغير الثالث</p> <p>حوافز الإدارة</p> <p>المتغير الرابع</p> <p>جودة الايرادات</p> | <p>تقوم الدراسة بالتحقق من مصداقية الإفصاحات المالية المستقبلية للإدارة الخاصة بآداء المنشأة ودوافع الإدارة للقيام بهذه الإفصاحات وانعكاسها على قرارات المستثمرين الخاصة بجودة الايرادات المقرر عنها</p> | <p>١١</p> <p>مصدقية الإفصاحات المالية المستقبلية الخاصة بآداء المنشأة</p> <p>Athanasakou, V., & Hussainey., K., (2014), "The Perceived Credibility of Forward-Looking Performance Disclosure", Accounting and Business Research Vol.(44), No.3 PP(227-259)</p> |
|--|--|----------------------------|--|--|--|

| | | | | | | |
|----|---|--|--|---------------------|---|--|
| ١٢ | خصائص وسمات الإفصاح المعلوماتي Bozanic, Z., Roulstone, D., & Van. A., (2014), "Attributes of Informative Disclosures" , Preliminary Version, Fisher College of Business, The Ohio State University, Columbus, PP(1-56) | تقوم الدراسة باختبار ردود أفعال أسواق الملكية الإفصاحات الإفصاحات الربيع سنوية الخاصة بالإيرادات كوسيلة للحكم على صفات الإفصاح | المتغير الأول مقبليين معلوماتية الإفصاح (المرتبطة بالمحللين - المرتبطة بالمستثمرين) المتغير الثاني سمات الإفصاح (الطول - الكثافة - القابلية للقراءة - الإفصاحات المستقبلية) | لا يوجد فروض | دراسة عملية تضمنت الدراسة ١١٢.٧٥٣ ملاحظة تتعلق بإفصاحات الأرباح و٧٥.١٠٨ استثمارة 8-K الرقمية الخاصة بالبورصة في الفترة من (٢٠٠٤-٢٠١٤) الأسلوب الإحصائي المطبق Regression analysis Correlation | مالية مراجعة بجودة عالية . تعد الإفصاحات المالية المستقبلية من أهم الإفصاحات المؤثرة التي تساعد في توفير معلومات هامة ومؤثرة ومفيدة للمشاركين في أسواق رأس المال ، كما تزيد المعلومات المالية المستقبلية من جودة الإفصاح الخاص بالمنشأة ، وقد أشارت الدراسة إلى : ١- عدم الإفصاحات المالية المستقبلية كافية عن العلاقة بين والتسي من القابلية للقراءة ومعلوماتية الإفصاح الخاص المالي وجوده بالمنشأة . ٢- هناك علاقة سلبية بين طول الإفصاح وكثافة الأرقام المستخدمة في الإفصاح ومعلوماتية الإفصاح الخاصة بالمنشأة . |
|----|---|--|--|---------------------|---|--|

| | | | | | | |
|---|--|--|--|---|--|--|
| <p>تؤثر اليات حوكمة الشركات الداخلية على الإفصاح الاختياري للمعلومات المالية المستقبليّة، وبالتالي يجب على مراقب الحسابات أن يضعها في اعتباره عند مراجعة المنشأة بتأثر بحجم المنشأة وأدائها وحجم التدفقات النقدية التشغيلية الخاصة بالمنشأة .</p> | <p>اشارت نتائج الدراسة إلى أن كل من حجم مجلس الادارة واستقلالية الافصاح لجان المراجعة يكون مرتبط بالافصاح الاختياري عن المعلومات المالية المستقبليّة .</p> | <p>دراسة عملية تضمنت عينة الدراسة التقارير السردية السنوية لـ ٢٨٢ شركة مسجلة في بورصة لندن لتبادل الاسهم</p> <p>الاسلوب الاحصائي المطبق Computerized Content analysis (QSR N Vivo 8) Cross sectional regression and sensitivity analysis</p> | <p>الفرص الاول هناك علاقة موجبة بين مستوى الافصاح عن المعلومات المالية المستقبليّة (استقلال/ معدل دوران مجلس الادارة - استقلال لجان المراجعة)</p> <p>الفرض الثاني هناك علاقة سلبية بين مستوى الافصاح المستقبلي للمعلومات وجود Block Holder ownership</p> | <p>المتغير الاول اليات حوكمة الشركات الداخلية</p> <p>المتغير الثاني المعلومات المالية المستقبليّة</p> <p>المتغير الثالث جودة الافصاح</p> | <p>التحقق من العلاقة بين اليات حوكمة الشركات وجود الافصاح عن المعلومات المالية المستقبليّة بالفقرات السردية بالتقارير للشركات غير المالية بالمملكة المتحدة</p> | <p>العلاقة بين الافصاح المستقبلي للمعلومات واليات حوكمة : أدلة من المملكة المتحدة في الفترة السابقة لازمة المالية</p> <p>Al-Najjar, B., Sizan Abed. S, (2014), "The association between disclosure of Forward-Looking Information and corporate Governance mechanisms : Evidence from the UK before the financial crisis period ", Management Auditing Journal, Vol.(29), Issue 7, PP(578-595)</p> |
|---|--|--|--|---|--|--|

| | | | | | |
|--|--|---|--|---|---|
| <p>تؤثر العلاقة الموجبة بين آليات الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية على قرارات المستثمرين الخاصة بتقييم الاداء المستقبلي للمنشأة واتخاذ القرارات الاستثمارية، وبناء على ذلك يجب على مراقب الحسابات أن يضعها في الحسبان عند مراجعة المعلومات المستقبلية للمنشأة.</p> <p>تؤثر آليات الحوكمة (ملكية وحجم وتكوين مجلس الادارة - ازواجية مهام المدير التنفيذي على التقرير المالي وقرار المنشأة) للإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية حيث : ١- هناك علاقة موجبة بين حجم تكوين مجلس الادارة والإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية الخاصة بالإيرادات. ٢- هناك علاقة سلبية بين ملكية الادارة وازواجية المهام والإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية المستقبلية. ٣- هناك علاقة تبادلية بين حجم لجان الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية المستقبلية. ٤- تؤثر خصائص المنشأة المتمثلة في (حجم الشركة - الربحية / الرفعة المالية - نوع الصناعة) على الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية المستقبلية في التقارير السردية السنوية للمنشأة.</p> | <p>دراسة عملية تضمنت عينة الدراسة ٥٤٨٩ شركة مسجلة في المملكة المتحدة في الفترة من (١٩٩٦-٢٠٠٧) الاسلوب الاحصائي المطبق Descriptive analysis Multivariate OLS regression Panel regression Model</p> | <p>الفرض الاول هناك علاقة موجبة بين (الملكية - المؤسسية - ملكية وحجم مجلس الادارة - تكوين مجلس الادارة - ازواجية المهام) والإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية بتقارير السردية السنوية للمنشأة بالمملكة المتحدة</p> <p>الفرض الثاني تزيد القدرة المعلوماتية للإفصاحات المستقبلية الخاصة بالإيرادات المستقبلية للشركات ذات الحوكمة الجيدة</p> | <p>المتغير الاول آليات حوكمة الشركات</p> <p>المتغير الثاني القوائم المالية المستقبلية</p> <p>المتغير الثالث جودة الإفصاح</p> | <p>اختبار تأثير آليات الحوكمة على مستوى الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية المستقبلية في الفقرات السردية بالتقارير المالية السنوية وما إذا كانت هذه الإفصاحات تزيد من القدرة المعلوماتية للإيرادات المستقبلية</p> | <p>يتأثر الإفصاح الاختياري المستقبلي للمعلومات بحوكمة الشركات وأهميتها النسبية</p> <p>Mingzhu Wang, M., and Hussainey, K., (2013), "Voluntary Forward-Looking Statements driven by corporate governance and their value relevance", Journal of Accounting and Public Policy, Vol.(32), Issue 3, PP(26-49)</p> |
|--|--|---|--|---|---|

| | | | | | | | |
|--|--|--|----------------------------|--|---|--|-----------|
| <p>ترى الباحثة أن المزايا من الإفصاح الإلزامي تفوق الخصائص المرتبطة به، حيث سوف يؤدي الإفصاح الإلزامي للمعلومات المستقبلية إلى خفض خطأ التنبؤ ويزيد من معلوماتية الإفصاحات المستقبلية للمعلومات الخاصة ويجعل الخطأ المتعلق بالتنبؤ أكثر معلوماتية في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة.</p> | <p>يتداخل كل من الإفصاح الإلزامي والإفصاح عن المعلومات المستقبلية على مستويين مختلفين : أولاً: يؤدي الدور التأكيدي للمعلومات المستقبلية إلى زيادة مصداقية الإفصاحات المستقبلية للمعلومات الخاصة ويجعل الخطأ المتعلق بالتنبؤ أكثر معلوماتية في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة.</p> | <p>دراسة عملية قامت الدراسة بتطبيق نموذج يتضمن نوعين من الشركات (شركات ذات خصائص مرتفعة - شركات ذات خصائص منخفضة) الإسلوب الاحصائي المطبق Equilibrium analysis</p> | <p>لا يوجد فروض</p> | <p>المتغير الاول الإفصاح الإلزامي المتغير الثاني استراتيجيات الإدارة المتغير الثالث الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية</p> | <p>تقوم الدراسة بالتحقق من التداخل بين الإفصاح الإلزامي واستراتيجية الإفصاح عن المعلومات المالية المستخدمة من قبل الإدارة</p> | <p>العلاقة التداخلية بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح المستقبلي للمعلومات Jia, X., & Suijs, J., (2013), "On The Interaction Between Mandatory and Forward-Looking Disclosures", Preliminary Version, Tilburg School of Economics and Management, Tilburg University, PP(26-49)</p> | <p>١٥</p> |
|--|--|--|----------------------------|--|---|--|-----------|

وبناء على ما تم عرضه من دراسات سابقة ، توصلت الباحثة إلى ما يلي :

١- يتم الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية من قبل الشركات على أساس اختياري ، بينما تقوم بعض الدول (مثل : الصين – المملكة المتحدة – ألمانيا) بتطبيق الإفصاح عن المعلومات المستقبلية على أساس الزامي ، ولكن لم تحدد أى من هذه الدول في معيار محدد وواضح أسس العرض والإفصاح الخاصة بالمعلومات المالية المستقبلية ، أو ما يجب أن تتضمنه الصيغة التحذيرية المستخدمة في عرض الإفصاحات المستقبلية وفقاً Safe Harbor ، أو (محتوى – مدى – شكل) الإفصاح المستقبلي الأمر الذي سوف يؤثر على قابلية المعلومات للمقارنة والقدرة المعلوماتية للمعلومات المعروضة بالتقارير المالية السنوية للمنشأة .

٢- أهتمت معظم الدراسات السابقة بقياس تأثير الإفصاح الكمي للمعلومات المالية المستقبلية على جودة الإفصاح، ولم تنطرق أى من هذه الدراسات إلى تأثير الإفصاح الوصفي للمعلومات المستقبلية على جودة الإفصاح ، على الرغم من أن معظم الشركات تفضل الإفصاح الوصفي للمعلومات المستقبلية وليس الإفصاح الكمي للمعلومات المستقبلية حيث يتيح لهم فرصة تجنب مخاطر التقاضي المحتملة الناتجة عن تقديم تنبؤات خاطئة وغير سليمة بسبب عنصر عدم التأكد المتعلق بالأحداث المستقبلية ، كما أن الإفصاح الوصفي أكثر قابلية للتلاعب والتحيز من قبل الإدارة .

٣- تناولت الدراسات السابقة تأثير كل من آليات الحوكمة (مجلس الإدارة – لجان المراجعة – الرقابة الداخلية – المراجعة الخارجية) وخصائص المنشأة (حجم الشركة – تمركز الملكية – الربحية / الرفعة المالية) على كم وجودة الإفصاحات المالية المستقبلية للمنشأة ، ولكن لم تتعرض أيأ من هذه الدراسات إلى تناول العلاقة المتداخلة بين آليات الحوكمة وخصائص المنشأة وانعكاساتها على المصدقية والقدرة المعلوماتية لإفصاحات المنشأة .

٤- في ظل زيادة مسؤوليات مراقب الحسابات ، أصبح المراجع مطالب بمراجعة المعلومات المالية المستقبلية من أجل توفير تأكيد مرجعي معقول حول صحة وسلامة ومصدقية الإفصاحات المالية المستقبلية للمنشأة ، حيث تناولت أكثر من دراسة العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية كأحد آليات حوكمة الشركات وجودة

الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية ، ولكن لم تقوم أي من هذه الدراسات بمحاولة وضع إطار أو أسس يمكن للمراقب الحسابات أن يستخدمها كأساس للحكم على صحة هذه الإفصاحات المستقبلية .

وبناء على ما سبق : تنبثق الفجوة البحثية للدراسة في عدم وجود دراسة سابقة واحدة- من وجهة نظر الباحثة- قامت باختبار العلاقة بين الإفصاحات المالية عن المعلومات المالية المستقبلية في التقارير المالية السنوية الخاصة بها وانعكاس هذا الدور على المتغيرات المرتبطة بآليات الحوكمة ، كما لم تحاول أيًا من الدراسات السابقة مع وضع إطار لهذه العلاقة على الرغم من أهميتها الشديدة لأصحاب المصالح في تقييم الأداء المستقبلي للمنشأة وقدرتها على خلق القيمة ، حيث سوف تساعد عملية مراجعة المعلومات المالية المستقبلية وإصدار تقرير مراجعي مستقل حول عدالة عرضها وخلوها من أي تحريفات أو تحيز من قبل الإدارة مما ينعكس على جودة إفصاحات المنشأة ، وبالتالي تسعى الباحثة من خلال هذه البحث لإبراز العلاقة بين الإفصاحات المالية عن المعلومات المستقبلية والمتغيرات المهنية المرتبطة بآليات الحوكمة وهو أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

المحدد الثاني : تحليل العلاقة بين الإفصاحات المالية المستقبلية والعوامل المؤثرة في إدارة عملية المراجعة من منظور وآليات الحوكمة لترشيد قرارات المستثمرين
قامت الباحثة بتقسيم المحدد الثاني إلى النقاط الرئيسية التالية ومناقشتها كما يلي :
أولاً : طبيعة المعلومات المالية المستقبلية والمبادئ الأساسية المرتبطة بعرضها في القوائم المالية.
ثانياً : دور الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية في ترشيد أحكام وقرارات المستثمرين.
ثالثاً : تقييم عملية الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية من منظور آليات الحوكمة .

وتتناول الباحثة النقاط الرئيسية التالية كما يلي :

أولاً : طبيعة المعلومات المالية المستقبلية والمبادئ الأساسية المرتبطة بعرضها في القوائم المالية :

نظراً لأهمية التنبؤات المستقبلية الخاصة بالأداء المستقبلي للمنشأة وقدرتها على خلق القيمة ، قامت هيئة التداولات المالية والبورصة في أوائل ١٩٧٠ بالولايات

المتحدة بتبنى سياسات غير واضحة لتشجيع الشركات على الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية المستقبلية ، وذلك في المنشورات العامة والقوائم السنوية وتقارير الإدارة ، وذلك من أجل توفير معلومات هامة للمستثمرين يمكن على أساسها اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ، كما قام (AICPA) في تقرير Jenkins Report الصادر عام ١٩٩٤ بتحديد عدد من الإرشادات الهامة لزيادة جودة التقرير المالي والتي تضمنت ضرورة اهتمام المنشأة بالإفصاح والتقرير عن المعلومات المالية المستقبلية والتي يتم الإفصاح عنها بصورة طوعية . (Engbers,2016)

وقد قام The Private Securities Litigation Reform (ACT) في ١٩٩٥ بوضع مفهوم محدد للقوائم المالية المستقبلية Forward Looking Statement بأنها تقارير شفوية أو مكتوبة تنظم توقعات وتنبؤات المنشأة المتعلقة بالأرباح ، الإيرادات ، العائد على السهم ، المصروفات الرأسمالية ، هيكل راس المال، وعناصر مالية أخرى تتعلق بالمنشأة ، أو أنها قائمة تتضمن خطط وأهداف الإدارة الخاصة بالعمليات المستقبلية، والمنتجات والخدمات الخاصة بها (Sandra,2014)، بينما قام معيار المراجعة المصري ٣٤٠٠ الخاص بـ مراجعة المعلومات المالية المستقبلية بوضع مفهوم أكثر وضوحاً حيث عرفها بأنها "معلومات مالية مبنية على إفتراضات خاصة تتعلق بأحداث محتملة الحدوث في المستقبل ، وردود أفعال الإدارة بناء على هذه الأحداث ، والتي بسبب طبيعتها سوف تكون خاضعة للحكم الشخصي للإدارة في كل من عملية الأعداد والإفصاح" ، ويمكن أن تكون التنبؤات المالية المستقبلية تنبؤات قصيرة الأجل "سنة واحدة" أو تنبؤات طويلة الأجل "خمسة سنوات" أو خليط من الاثنين .

كما تتضمن المعلومات المالية المستقبلية معلومات غير مالية تتعلق بأهداف واستراتيجيات ومخاطر وحالات عدم التأكد ، والتي من المتوقع أن تؤثر على الأحداث الحالية ، الأهداف المستقبلية ، المركز المالي للمنشأة ، أداء المنشأة والسيولة والتي يتمكن من خلالها مستخدم هذه المعلومات من تقييم الأداء المستقبلي للمنشأة وقدرتها على إضافة القيمة ، مما ينعكس على اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة ، وبناء على ذلك ، فإن الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية سوق يساعد على إضافة بعد جديد لجودة التقرير المالي من خلال قيمة المنشأة في السوق ، زيادة جودة التقرير المالي من خلال زيادة قيمة المنشأة في السوق ، زيادة جودة تنبؤات المحللين

المتعلقة بالأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بالمنشأة (PWC,2013 – OSC,2013: Menicucci,2013).

بالإضافة إلى ما سبق ونظراً لاعتماد المستثمرين بصورة كبيرة على المعلومات المالية المستقبلية المفصح عنها في التقارير السنوية للمنشأة في تقييم الإدارة المالي المستقبلي وقدرة المنشأة على خلق القيمة وبالتالي سوف يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة ، فإن المنشأة مطالبة بتوفير معلومات مستقبلية توفى هذه الاحتياجات ، ويتحقق ذلك من خلال ضمان وجود ثمانية مبادئ أساسية في عملية الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية ، حيث تضمن هذه المبادئ الاتصال الفعال للتوجهات المستقبلية للمنشأة لمستخدمي المعلومات ، وتُعد هذه المبادئ متداخل وتبادلية مع بعضها البعض ، وبالتالي يجب أن تتوافر المبادئ الثمانية معا في كل عملية إفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية من أجل ضمان جودة وفاعلية عملية الإفصاح عن المعلومات المستقبلية ، وتتمثل هذه المبادئ في :- (PWC,2013) Fink,2016)

- المبدأ الأول – توضيح الأسواق المستقبلية : يجب على المنشأة أن تقوم باستخدام قاعدة كبيرة من البيانات من أجل توفير تحليل جيد عن توقعاتهم الخاصة ببيئة السوق المستقبلية التي سوف تواجهه المنشأة مستقبلياً وكيف سوف تتعامل المنشأة مع هذه الأسواق ، والعوامل المرتبطة بها وانعكاس هذه العوامل على الأداء المستقبلي للمنشأة ، وقدرتها في دعم النجاح الاستراتيجي للشركة ، من أجل مساعدة المستثمرين في تقييم صحة وسلامة الاستراتيجيات التي قامت المنشأة بتبنيها ومدى احتمال نجاح هذه الاستراتيجيات .
- المبدأ الثاني – وضع توجه استراتيجي للمنشأة : يجب على المنشأة أن تقوم بإظهار كونها تتمتع بنظرة مستقبلية وتفكير استراتيجي يتخطى النظرة الحالية المحدودة في ظل أهدافها طويلة الأجل وتأثير ذلك على أصحاب المصالح .
- المبدأ الثالث – الحفاظ على ديناميكية نموذج النشاط الخاص بالمنشأة : نظراً للطبيعة الثورية للمنشأة ، يجب على الإدارة أن تضع في اعتبارها كيف سوف يؤثر التقرير عن التغيرات في نماذج النشاط والذي سوف يدعم ديناميكية المنشأة والتغيرات التي تحدث بها ، كما يجب أن تظهر الإدارة التغيرات المتوقع حدوثها لنموذج النشاط الخاص بها في المستقبل .

- المبدأ الرابع – تحديد العلاقات والموارد لدى المنشأة بوضوح : يجب على إدارة المنشأة أن تقوم بإظهار المستثمرين بوضوح العوامل والموارد والعلاقات المرتبطة بأصحاب المصالح والتي يعتمد عليها النشاط بصورة أساسية في الحفاظ على نموذج النشاط الخاص بها ، حيث يساعد ذلك في ضمان جودة وثبات الأداء المالي للمنشأة وتأثير الموقف المالي المستقبلي للشركة ، بالإضافة إلى المخاطر التي تواجه النشاط وكيف يتم إدارتها والتصدي لها من قبل الإدارة من أجل ضمان كفاءة وفاعلية المعلومات المالية المستقبلية .
- المبدأ الخامس – تحديد محددات النشاط الرئيسية : يجب على المنشأة أن تقوم بتوفير شرح عن أهم محددات النشاط (مثل : معلومات التوجه للسنة الحالية والسنة السابقة – حجم وطبيعة التوجهات المستقبلية) ، بالإضافة إلى المحددات الاستراتيجية غير مالية ، كما يجب على المنشأة أن تقوم بتوفير شرح عن دورهم في ضمان جودة الأداء المالي للمنشأة من أجل دعم المصفوفة المالية وتأكيد النجاح المالي المستقبلي للمنشأة، والتي سوف تساعد المستثمرين في تقييم إمكانية نجاح استراتيجيات المنشأة في المستقبل .
- المبدأ السادس – شرح المخاطر المستقبلية ، الفرض وحالات عدم التأكد : يجب على الإدارة أن تقوم بتوفير شرح محدد وحيوي عن المخاطر / الفرص / حالات عدم التأكد التي تواجه المنشأة وقد تؤثر على قدرة المنشأة على خلق القيمة على المدى الطويل وكيف قامت المنشأة بمواجهة هذه المشاكل ، بالإضافة إلى بيان القائمة التحذيرية المرتبطة بالمعلومات المالية المستقبلية من أجل مساعدة المستخدمين في تكوين وجهة نظرهم المتعلقة بثبات واستقرار نشاط المنشأة في المستقبل وتقييم مدى اعتمادهم على الإفصاحات المالية المستقبلية التي تقوم بها إدارة المنشأة.
- المبدأ السابع – وضوح التوجهات المالية للمنشأة : يجب على المنشأة أن تقوم بتوفير معلومات مالية كمية واضحة عند التعامل مع التنبؤات المستقبلية ، والتي من شأنها أن تقوم بتوفير معلومات واضحة حول التوجهات الخاصة بالأداء المالي المستقبلي للمنشأة من أجل مساعدة المستثمرين في فهم البيئة التي تعمل بها المنشأة بصورة واضحة ، الأمر الذي سوف يؤدي إلى زيادة حجم الضغوط الموضوعية على المنشأة من أجل تحقيق النتائج المتوقعة والمفصح عنها سابقاً .

■ المبدأ الثامن – تحقيق الثبات : يجب على الإدارة أن تضمن وتؤكد للمستثمرين أن جميع الإفصاحات المالية المستقبلية تتم في ظل رقابة وأشراف الإدارة ، وأن هذه الإفصاحات واضحة وثابتة وأن أى إفصاحات سابقة غير صحيحة تم تعديلها وتصويبها .

وترى الباحثة أنه بسبب الأهمية الكبيرة التي توليها إدارات المنشآت للمعلومات المالية المستقبلية المفصح عنها من قبل المنشأة للمستثمرين ، والتي يعتمد عليها في تقييم الأداء المالي المستقبلي للمنشأة وقدرتها على خلق القيمة ، وبالتالي يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية على أساس سليم ، لا بد من وجود جهة أو هيئة خارجية مستقلة مسؤولة على ضمان وتأكيد صحة وسلامة ودقة وموضوعية الإفصاحات المالية المستقبلية التي تقوم بها الإدارة وتوافر المبادئ الثمانية السابقة في كل عملية إفصاح مستقبلي لضمان معلوماتية الإفصاح المستقبلي وجودة التقرير المالي.

ثانياً: دور الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية في ترشيد أحكام وقرارات المستثمرين :

تتعرض إدارة المنشأة إلى حوافز لزيادة حجم المعلومات المفصح عنها للمستخدمين الخارجيين لتلبية احتياجاتهم المتزايدة من المعلومات ، حيث أن المعلومات المالية التقليدية المفصح عنها بالقوائم المالية تعد معلومات تاريخية لا تساعد المستثمرين في التنبؤ بمستقبل المنشأة ، وبناء على ذلك بدأت الشركات تقوم بزيادة حجم الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية في التقارير المالية السنوية (مثل : مناقشات وتحليلات الإدارة) من أجل توفير المستخدمين من (المستثمرين – البنوك – المقرضين – حملة الأسهم) معلومات مالية مستقبلية تتعلق بـ (التدفقات النقدية المستقبلية – التنبؤ بالأرباح – الأداء المالي المتوقع – مدى غموض النشاط المستقبلي) للمنشأة . (Kim,2005; Bozanic,et.al.,2015; Hassanein & Hassaine,2015)

وتتفق الباحثة مع الدراسات التالية : (Uyar & Kilic,2012 ; Tutino,et. Al.,2013 ; Sandra,2014 ; Leung,2015 ; Qu,et. Al.,2015 ; Joseph,2017) في أن تقرير الرقابة المالية والتنشغيلية من التقارير السنوية للمنشأة التي تعطي تحليل للنشاط من خلال وجهة نظر مجلس الإدارة ، والتي تعد وسيلة فعالة يمكن من خلالها توصيل معلومات إضافية غير التي تم الإفصاح عنها بالقوائم المالية

للمستثمرين ، وتعد المعلومات المالية المستقبلية من أهم أنواع المعلومات التي تتضمنها تقرير الرقابة المالية التشغيلية حيث يعتمد عليها المستثمرين في تقييم الأداء السابق والحالي للمنشأة والتنبؤ بأدائها المستقبلي ، مما يؤدي إلى خفض مشكلة عدم تماثل المعلومات حيث يساعد الإفصاح عن المعلومات المستقبلية على خفض فجوة المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح ، وبالتالي سوف يتم إتاحة حجم أكبر من المعلومات مما يتيح للمستثمرين القدرة على اتخاذ قرارات سليمة تتعلق بالمنشأة ، حيث أن المنشأة سوف تكون أكثر قدرة على الإشارة إلى مركزها المالي وأدائها الاقتصادي بصورة أكثر دقة والترويج لسمعتها العالية بصورة أكثر فاعلية مما يزيد من رغبة المستثمرين في التعامل مع الشركة والقيام باستثمارات مالية مستقبلية بها .

على الرغم من أهمية الإفصاح المستقبلي الموضوع في التقارير المالية والتشغيلية للمنشأة، فإن هذه المعلومات المالية المستقبلية مشكوك في مصداقيتها حيث أن هذه المعلومات المستقبلية تنصف بأنها وصفية بطبيعتها ولا يمكن التأكد من صحتها أو مراجعتها في الوقت الحالي ، وبالتالي تكون المعلومات المستقبلية أكثر عرضه للتلاعب من قبل الإدارة من خلال رسم صورة متفائلة مبالغ فيها الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض القدرة الإشارية لهذه المعلومات (Leung,2015) ، على الرغم من أن الإفصاحات المالية المستقبلية بالتقرير الرقابة المالية والتشغيلية يتم بصورة أساسية بهدف تقديم تحليل واضح عن الأداء المالي للمنشأة فأنها لا تزال عرضه للتلاعب ولمؤثرات خارجية أخرى تعيق من صدق تحقيق نتائجها ، بالأخص بسبب عنصر عدم التأكد المرتبط بالأحداث المستقبلية الذي يعيق قدرة الإدارة على توفير تنبؤ سليم عن مستقبل المنشأة وتكتفي الإدارة بتقديم تخمينات عن المستقبل المرتقب ودعمها بتبريرات مستمدة من النتائج الحالية للمنشأة (Al-Khatiba,2014) ، كما تفتقر الإدارة إلى القيام بهذه التنبؤات بسبب الطبيعة المتشككة المرتبطة بالتوقعات المستقبلية والتي قد تعرض الإدارة إلى خطر التقاضي أو خطر فقدان السمعة على الرغم من أنها قامت بالتنبؤ بحسن نية وكان عدم تحقق التنبؤ يعرضها للمخاطر (Hassainey,2015)

وبناء على ذلك ، أيضاً تؤكد الباحثة أن دقة وتحديد المعلومات المالية المستقبلية المفصح عنها من قبل الإدارة تعد من أهم الصفات المؤثرة التي يعتمد عليها المستثمرين في الحكم على جودة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية ، حيث

يوفر الإفصاح المستقبلي المحدد للمستثمرين معلومات هامة وذات صلة وتكشف عن التوقعات المستقبلية المحددة للإدارة المتعلقة بأداء المنشأة المستقبلية ، وتقليل تأثير عنصر عدم التأكد المرتبط بالأرباح المستقبلية للمنشأة ، وبالأخص في الشركات ذات حوكمة شركات جديدة ، حيث تكون هذه الشركات أكثر قدرة على الإفصاح عن معلومات مالية/ غير مالية مستقلة ، الأمر الذي ينتج عنه زيادة في جودة الإفصاحات المستقبلية للمستثمرين ، بينما يتعلق بدقة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية ، والتي يتم قياسها من خلال (Qu,et.al,2015-Liu,2015)

- ١- أعدام أخطاء التنبؤ : حيث تقيس مدى التقارب بين نموذج التنبؤ وبين النتائج الفعلية ، حيث كلما قل الخطأ كلما زادت دقة التنبؤ .
- ٢- التحيز في عملية التنبؤ : والتي تتمثل في توجه الإدارة التحفظي أو المتفائل عن عملية التنبؤ المستقبلية وعلى الرغم من أن كل منهم يؤدي إلى تحيز في عملية التنبؤ إلا أن أكثر ما يهم الإدارة هو التحيز الناتج عن التفاؤل المبالغ فيه والتي تؤدي إلى خلق فرصة للإدارة لممارسة سياسات أنتهازية ورسم صورة غاية في التفاؤل حول مستقبل المنشأة مما يؤثر على أسعار أسهم المنشأة وقرارات المستثمرين .

كما تتفق الباحثة مع الدراسات التالية (Kim,2005-Malley,2013) أيضاً على أن الإفصاح الخاص بالمعلومات المالية المستقبلية من قبل المنشأة يتأثر الثقة الزائدة والسلوك المتفائل التي يتم ممارستها أما من قبل الإدارة أو من قبل المستثمرين ، وذلك على النحو التالي :

- ١- التحيز نحو الثقة الزائدة : والتي يتم ممارستها أما من قبل الإدارة أو من قبل المستثمرين كالتالي :

أ- ثقة الإدارة الزائدة : حيث تؤدي ثقة الإدارة الزائدة في قدرة المنشأة وإمكانيتها وقدرتهم الشخصية كإدارة في تحقيق نتائج جيدة للمنشأة والتنبؤ بالمستقبل الخاص بالأداء المالي وقدرة المنشأة على خلق القيمة بدقة عالية إلى التقليل من حجم وأهمية المخاطر المستقبلية التي من المتوقع أن تؤثر على قدرة المنشأة على تحقيق النتائج المستقبلية ، الأمر الذي سوف يعكس على قيام المنشأة بالإفصاح عن معلومات مالية مستقبلية تتصف بالثقة المبالغ فيها من قبل الإدارة والذي قد يؤدي إلى قيام المستثمرين باتخاذ قرارات استثمارية

بناء على معلومات مستقبلية غير مؤكدة الحدوث بنسبة عالية ولا تتضمن أى مخاطر قد تؤثر على صحتها واللغة التحذيرية المستخدمة في الإفصاح لم تنبه المستثمر بصورة كافية حول جميع المخاطر وحالات عدم التأكد المرتبطة بالمعلومات المستقبلية المعروضة بالتقارير السنوية للمنشأة .
(Leung,2015)

ب- ثقة المستثمرين الزائدة : يقوم المستثمرين بممارسة الثقة الزائدة من خلال ثقتهم المبالغ فيها المتعلقة بقدرتهم الاستثمارية واختبار مدى الأقبال على الأسهم والاستثمارات والأسهم المربحة ، والتي سوف يؤدي إلى تقليل من حجم المخاطر التي قد تتعرض لها عند الاعتماد على المعلومات المالية المستقبلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية الخاصة بها من خلال التقليل من أهمية اللغة التحذيرية المستخدمة من قبل الإدارة في عرض الإفصاح المستقبلي .

٢- السلوك التفاضلي المتحيز : يرتبط السلوك التفاضلي بصورة كبيرة بحجم الثقة في الممارسة أما من قبل الإدارة أو من قبل المستثمرين ، وذلك على النحو التالي:
(Fink,2016-Ewwet & Wagenhofer,2016):

أ- تفائل الإدارة : تعد الإدارة المتفائلة أكثر قابلية لتقبل المخاطر ، وتقليل من احتمال تعرضها لأحداث عكس ما هو متوقع ، الأمر الذي سوف يؤثر بصورة إيجابية على نوع وطبيعة اللغة التحذيرية المستخدمة في الإفصاح عن المخاطر المالية المستقبلية المؤثرة على القوائم المالية المستقبلية ، ونظراً إلى أن تفائل المستثمرين يستمد من تفائل الإدارة فإن الإدارة تفضل تبني التوجه التفاضلي وليس التوجه التساؤمي عند الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية .

ب- تفائل المستثمرين : يقوم المستثمرين بدورهم في ممارسة السلوك التفاضلي بمستقبل المنشأة في أسواق راس المال وتقييمهم لأداء المنشأة المستقبلي ، الأمر الذي سوف يؤثر على رد فعل المستثمرين تجاه المعلومات المالية المستقبلية المفصح عنها من قبل الإدارة بالمنشأة ، أن الإفصاحات المالية المستقبلية التي تعكس نتائج جديّة تزيد من تفائل المستثمرين وأقبالهم على استخدام هذه المعلومات كأساس لاتخاذ القرارات الاستثمارية الخاصة

والتقليل من اعتمادهم على المخاطر المفصح عنها في اللغة التحذيرية المستخدمة .

وتعقباً على ما سبق ، ترى الباحثة أن تفاعل المستثمرين يستمد من تفاعل الإدارة ، الأمر الذي قد يؤدي إلى تضليل المستثمرين ، حيث يمكن للإدارة أن تقوم بثقة زائدة بالإفصاح عن معلومات مالية مستقبلية بالغة التفاعل وتقليل من حجم المخاطر المتوقعة وحالات عدم التأكد المرتبطة بالإفصاح المستقبلي مما سوف يؤدي إلى اتخاذ القرارات الاستثمارية غير سليمة ، وبالأخص في ظل عدم وجود معيار محاسبي واحد يحدد بدقة طبيعة ونوع الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية أو وجود هيئة خارجية مستقلة مسئولة على تقييم الإفصاحات المستقبلية للتأكد من سلامتها وخلوها من أي تحريفات أو تحيز .

ثالثاً : تقييم عملية الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية من منظور آليات الحوكمة :

على الرغم من مطالبة العديد من الهيئات وواضعي المعايير المحاسبية الشركات بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية بسبب أهميتها في جذب مستثمرين جدد من خلال المساعدة في تقييم الأداء المالي للمنشأة وقدرتها على خلق القيمة ، فقد انقسمت الدول في رد فعلها لتطبيق الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية إلى دول قامت بالتطبيق الإلزامي (مثل : ألمانيا - الصين - المملكة المتحدة) وأخرى (مثل : الولايات المتحدة - كندا) قامت بتشجيع الشركات نحو تطبيق الاختياري للمعلومات المالية المستقبلية ، وبالتالي فإن قرار الإدارة الخاص بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية يتأثر بالعديد من العوامل والاعتبارات ، الأمر الذي أدى إلى انقسام الآراء ووجهات النظر حول الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية إلى مؤيدين ومعارضين للإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية على النحو التالي:

(Abdilrhman,2010-PWC,2013)

■ **المعارضين للإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية :** أكد المعارضين للإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية ، أن هذا الإفصاح سوف ينعكس بالسلب على الميزة التنافسية للمنشأة من خلال الإفصاح عن معلومات حساسة خاصة للمنشأة للمنافسين ، كما أن بسبب عنصر عدم التأكد المرتبط بالأحداث المستقبلية وعدم القدرة على تدعيم ما تم التنبؤ به بالدلائل والبراهين الأمر الذي

سوف يؤدي إلى الإفصاح عن معلومات غير دقيقة وغير مؤكدة ، مما يؤدي إلى احتمال تعرض المنشأة إلى خطر فقدان السمعة وانخفاض أسعار الأسهم في السوق في حالة حدوث ما تم التنبؤ به ، كما أنه في ظل عدم وجود معيار محاسبي موحد يحدد بدقة كيف يتم الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية فإن الأمر يعرض الإدارة إلى كحواجز إيجابية وسلبية للتلاعب بـ (شكل - محتوى - سمات - توقيت - لهجة) الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية .

■ المؤيدين للإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية : وقد أكدوا المؤيدين للإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية أن المشاكل المرتبطة بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية لا يجب أن يثبط الإدارة عن الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية ، بل يجب أن تمثل حافز للإدارة للعمل على مواجهة وحل هذه المشاكل حتى يمكن لها الإفصاح عن معلومات مستقبلية دقيقة وسليمة خالية من أي مخاطر مما سوف يساعد المستثمرين بتقييم الأداء المالي المستقبلي وقدرتها على خلق القيمة وبالتالي سوف يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية على أساس سليم ، وبالتالي فإن إفصاح الإدارة عن المعلومات المالية المستقبلية سوق يؤدي إلى خفض مشاكل عدم تماثل المعلومات ومشكلة الوكالة بين الإدارة والمستثمرين ، حيث تعد إفصاحات الإدارة الخاصة بالأحداث المستقبلية أكثر دقة وصحة وسلامة من الإفصاحات التي يقوم بها المحللين الماليين بسبب خبرتهم ومعرفتهم التامة بطبيعة نشاط المنشأة والبيئة التي يعمل بها والأحداث المستقبلية المتوقع أن تحدث وتؤثر على أداء المنشأة وقدرتها على تحقيق الربح ، وفيما يتعلق باحتمال فقدان الميزة التنافسية الناتج عن الإفصاح عن معلومات مستقبلية خاصة وحساسة تحقق ميزة تنافسية للمنشأة للمنافسين ، يمكن تجنب هذه المشكلة من خلال الإفصاح الإلزامي عن المعلومات المالية المستقبلية بين الشركات وبالتالي لن تحقق أي شركة ميزة تنافسية على حساب شركة أخرى .

وبناءً على وجهات النظر المختلفة للمؤيدين والمعارضين للإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية ، تؤيد الباحثة وجهات نظر المؤيدين للإفصاح عن المعلومات المستقبلية ، حيث أن الفوائد الناتجة عن الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية تزيد عن التكلفة والمخاطر المرتبطة المحتملة للإفصاح المستقبلي ، ولكن حتى يمكن تحقيق النتائج والمزايا المرتقبة من الإفصاح المستقبلي للمعلومات وتجنب

المخاطر المحتملة فلا بد من وجود معيار محاسبي شامل وكامل يتضمن ويحدد بدقة (شكل - محتوى - صيغة - توقيت) الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية والعوامل الأخرى المرتبطة والمؤثرة على عملية الإفصاح وكيف يمكن تجنبها والتعامل معها ، كما يجب أن يكون هناك هيئة خارجية مستقلة عن المنشأة مسؤولة عن اختبار وتقييم دقة ومعلوماتية الإفصاح المستقبلي وتقديم تأكيد معقول يمكن للمستثمرين من خلاله اتخاذ القرارات الاستثمارية الخاصة بهم على أساس سليم الأمر الذي سوف يقلل من خطر تعرض المنشأة للدعاوى القضائية وخطر فقدان السمعة ، ولتقييم عملية الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية من منظور آليات الحوكمة تتناول الباحثة النقاط التالية وهو ما يُعد رحيق وجوهر وإضافة هذا البحث .

١) دور لجان المراجعة ومجلس الإدارة في الرقابة على الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية بمناقشات وتحليلات الإدارة :

في ظل ما تضمنه تقرير مناقشات وتحليلات الإدارة لمستخدمي معلوماتها رؤية عن أداء المنشأة ومركزها المالي وتوقعاتها المستقبلية من وجهة نظر الإدارة ، لابد من وجود جهة مسؤولة عن مراجعة هذه التقارير للتأكد من صحتها وسلامتها وخلوها من أي تحريفات أو تحيز ، وتتمثل هذه الجهة المسؤولة في كل من لجان المراجعة ومجلس الإدارة بالمنشأة ، حيث يكون مجلس الإدارة مسئول عن الموافقة على شروط وبنود التقرير الخاص بمناقشات وتحليلات الإدارة ، بينما تكون لجان المراجعة مسؤولة على مراجعة التقرير للتأكد من تحقيق الشروط الموضوعه وبالبنود المحددة من قبل مجلس الإدارة قبل الإفصاح الفعلي لها ، كما يجب على كل من لجان المراجعة ومجلس الإدارة التأكيد من أن المعلومات التي لم تقم الإدارة بالإفصاح عنها بالتقرير يرجع إلى سرية هذه المعلومات أم لا ، وفيما يتعلق بالمعلومات المالية المستقبلية المقر الإفصاح عنها بتقرير مناقشات وتحليلات الإدارة يجب على كل من لجان المراجعة ومجلس الإدارة مراجعتها والموافقة عليها من قبل الإفصاح الفعلي عنها للتأكد من (صحتها - سلامتها - أكتمالها - إمكانية حدوثها فعلياً في المستقبل) ، الأمر الذي سوف يؤثر على جودة التقرير الخاص بمناقشات وتحليلات الإدارة حيث يؤدي ذلك إلى خفض نسبة الخطأ في تنبؤات المحللين ويقلل تشتت التنبؤ المحتمل حدوثه . (OSC,2013;

Turner,2013 ; CPA,2014 ; Muslu,et.al.,2015)

وعلى الرغم من قيام البورصة SEC بوضع إرشادات دورية للمحتويات الرئيسية التي يجب تضمينها في التقرير الخاص بمناقشات وتحليلات الإدارة ، الأمر الذي يجعل من فقرات التقرير إلزامية ، حيث يجب على الإدارة أن تضمن وجود العناصر التالية (أساس النشاط - الأهداف والاستراتيجيات - القدرة على تحقيق النتائج - الموارد والمخاطر والعلاقات الخاصة بالمنشأة - النتائج والتوقعات - أهم محددات وعوامل الأداء بالمنشأة) بالتقرير المتعلق بمناقشات وتحليلات الإدارة (CPA,2014) ، ولكن محتوى هذه الفقرات يكون اختياري ، الأمر الذي يجعل التقرير (شبه إلزامي / شبه اختياري) ، مما يؤدي إلى إصدار تقرير تختلف خصائصه بين الشركات وبين الشركة الواحدة على مر السنين ، الأمر الذي سوف يعيق القابلية للمقارنة كأحد خصائص جودة المعلومات المحاسبية ، وبناء على ذلك فإن للإدارة الحرية التامة في الإفصاح عن المعلومات العادية والتقليدية غير الهامة التي تتناول أداء المنشأة السابق ، وبالتالي سوف يحصل المستخدمون على معلومات مالية مستقبلية غير هامة وتفقر للقدرة المعلوماتية ، مما يؤدي إلى قرارات استثمارية غير سليمة . (Tutino,et.al.,2013 ; Muslu,et.al.,2015)

وبناء على ما سبق ، ترى الباحثة أن التقرير الخاص بمناقشات وتحليلات الإدارة يعد من التقارير السنوية الهامة بالمنشأة حيث يعكس وجهة نظر الإدارة الخاصة بـ (أداء المنشأة - مركزها المالي - توقعاتها المستقبلية المتمثلة في المعلومات المالية المستقبلية) ، والتي سوف تساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة ، ولكن على الرغم من أهمية هذا التقرير للمستخدمين فإن تعليمات SEC الخاصة بهذا التقرير تعد إجبارية فقط في الفقرات التي يجب أن يتضمنها التقرير واختيارية في ما يجب أن تتضمنه كل فقرة ، الأمر الذي أتاح للإدارة الفرصة للإفصاح عن المعلومات غير الهامة التي لا تضيف قيمة للمستخدمين ضمن الفقرات ، والتي بالتبعية تقلل من الجودة والقدرة المعلوماتية للتقرير ، وفيما يتعلق بالدور الإشرافي والرقابي لكل من لجان المراجعة ومجلس الإدارة على عملية التقرير والإفصاح عن مناقشات وتحليلات الإدارة ، فقد أثارت الباحثة تساؤل هام يتعلق بأنه "نظراً إلى أن كل من لجان المراجعة ومجلس الإدارة يعدوا من الهيئات الموجودة داخل المنشأة ، الأمر الذي يفقدها جزء من استقلاليتها ، هل يعدوا كافيين لضمان جودة وسلامة وصحة واكتمال المعلومات المالية المستقبلية المفصوح عنها بالتقرير للمستخدمين ، وما إذا كان هذا التأكد كافي لإلغاء الحاجة إلى وجود هيئة خارجية (مثل : مراقب الحاسبات) لتقييم

ومراجعة والتقرير عن صحة وسلامة المعلومات المالية المستقبلية المفصّل عنها بالتقرير أم لا".

٢) تأثير معلوماتية الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية على جودة التقرير المالي :

تقاس جودة التقرير المالي من خلال دقة وصحة المعلومات المالية المستقبلية المفصّل عنها بهذه التقارير ، والتي تعرف بمعلوماتية الإفصاح ، وبالتالي فإن التقارير المالية السنوية عالية الجودة تساعد في خفض حالات عدم التأكد لدى المستخدمين حول مستقبل المنشأة وأدائها المستقبلي وقدرتها على خلق القيمة الأمر الذي سوف يؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ، ولكن على الرغم من ذلك فإن السوق لا يمكن التأكد من صحة المعلومات المستقبلية المنشورة بتقرير الإدارة في وقت الإفصاح ، ويكتفي السوق بالمقارنة بين النتائج الفعلية المحققة وبين ما كان متوقّع سابقاً لاتخاذ قرار الاعتماد وقياس جودة الإفصاح ولكن هذا المقياس لجودة الإفصاح يعد مقياس غير مناسب ولا يمكن الاعتماد عليه بسبب عنصر عدم التأكد المتعلق بالأحداث المستقبلية مما يجعل التنبؤات المستقبلية لا يمكن التحكم بها من قبل الإدارة ولا يمكن توقعها وملاحظتها من قبل السوق ، وبالتالي فقد سعت الهيئات المهنية والمحاسبية وواضعي المعايير إلى تطوير معايير محاسبية تقوم بتحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير والقوائم المالية بالإضافة إلى آليات أخرى يمكن من خلالها الحكم والتأكد من جودة الإفصاح المالي للمنشأة (مثل : المراجعة الخارجية - آليات حوكمة الشركات) بالإضافة إلى استخدام جودة التقرير المالي للحكم على جودة القوائم المالية . (Abdelrhman,2015 ; Ewert & Wagenhofer,2015 ; Saad Eddin, 2010)

وترى الباحثة أن معلومات الإفصاح تتمثل في قدرة المعلومات المفصّل عنها من قبل إدارة المنشأة في التأثير على معتقدات المستخدمين سواء من خلال عكس معتقدات المستثمرين والمحللين أو من خلال إعطائهم المزيد من الثقة في المعلومات المفصّل عنها ، والتي بالتبعية سوف تؤدي إلى زيادة جودة التقرير المالي ، على النحو التالي : (Bozanic,et.al.,2014)

١- فيما يتعلق بالمحللين : سوف يساعد الإفصاح ذو القدرة المعلوماتية العالية المحللين في القيام بتقديرات تتعلق بالعوائد المستقبلية بصورة أكثر دقة ، كما يمكن للمحللين التنبؤ بالتغير في العوائد والأرباح المستقبلية لفترات زمنية طويلة

، بالإضافة إلى خفض نسبة الخطأ والتشتت في التنبؤات المستقبلية للمحللين .
 ٢- فيما يتعلق بالمستثمرين : بينما سوف يساعد الإفصاح ذو القدرة المعلوماتية العالية في زيادة قوة وسرعة رد فعل المستثمرين لإفصاحات الإيرادات التي تقوم بها المنشأة ، كما تقلل من عنصر عدم التأكد المتعلق بالأحداث المستقبلية .
 كما تؤكد الباحثة أنه يجب على الإدارة عند الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية أن تضع في اعتبارها البيانات المنشورة في التقارير والقوائم المالية السنوية للمنشأة من أجل تجنب خطر التعرض للتقاضي وفقدان الناتج من القيام بتنبؤات خاطئة ، وبالتالي يجب على الإدارة أن تقوم بتحقيق التوازن في احتياجات المستثمرين المتمثلة في الحصول على إفصاحات مستقبلية في الوقت المناسب تغطي فترات زمنية طويلة والإفصاح عن معلومات مستقبلية تتصف بأنها دقيقة ومؤكدة ، حيث تتصف التنبؤات المستقبلية لفترات زمنية طويلة أنها أقل دقة وتأكيد بالمقارنة مع التنبؤات المستقبلية لفترات زمنية قصيرة الأمر الذي سوف يؤدي إلى قيام المحللين الماليين بتنبؤات مستقبلية خاطئة (Bozanic,et,al.,2014; Engbers,2006)، يجب على الإدارة أن تضع في اعتبارها تأثير لحة وصيغة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية ، كما يؤثر الإفصاح الإلزامي عن المعلومات التاريخية في زيادة موثوقية الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية المستقبلية وتحسين معلوماتية الإفصاح من خلال التأثير على المعلومات التي تم الحصول عليها من قبل استراتيجيات الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية وذلك من خلال : (Jia & Suijis,2013; Zaglol,2008 ; Zaglol,2004)

أ- الدور التأكيدي للإفصاح الإلزامي Confirmatory role of mandatory disclosure : من خلال زيادة موثوقية الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية السرية من خلال إعطاء الإدارة الحافز للحصول على الإفصاح عن المعلومات السرية والقيام بتنبؤات مستقبلية سليمة .

ب- معلوماتية الإفصاح الإلزامي More informative mandatory disclosure : من خلال خفض التوقعات الإضافية المرتبطة بالمعلومات المستقبلية ونسبة الخطأ في التنبؤ وجعل الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية أداة أشارة أقل جاذبية Less attractive signaling device مما يقلل من الحوافز والدوافع لدى اللاعبين والتحيز في عرض المعلومات المالية

المستقبلية .

وبناء على ما سبق عرضه من معلومات تتفق الباحثة مع دراسة (Gropp & Opferuch,2016) مع الافتراض القائم بوجود علاقة إيجابية مؤثرة وفعالة بين الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية وجودة التقرير المالي ، حيث يرى المستثمرين المنشأة التي تقوم بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية تتمتع بجودة تقرير مالي عالية بالمقارنة مع الشركات ذات مستويات إفصاح مستقبلي منخفضة ، ولكن قد تقوم المنشأة بزيادة حجم الإفصاح عن المعلومات المستقبلية كوسيلة لإخفاء إدائها المالي المنخفض والتأثير على قرارات مستخدمي المعلومات ، مما سوف يؤثر بالسلب على جودة التقرير المالي وخفض القدرة المعلوماتية للمفصوح عنها ، حيث تتمتع الإدارة بالحرية التامة في اختيار نوع وطبيعة ومحتوى المعلومات المالية المستقبلية المفصوح عنها في التقارير السنوية للمنشأة في ظل غياب أي معايير شاملة ومحددة للإفصاح المستقبلي وعدم وجود هيئة رقابية خارجية مستقلة عن المنشأة تتولى مهمة تقييم ومراجعة والحكم على دقة وجودة المعلومات المالية المستقبلية المفصوح عنها من قبل الإدارة بالمنشأة .

٣) تأثير كل آليات الحوكمة وخصائص المنشأة على جودة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية :

تعد التقارير المالية السنوية للمنشأة من أهم وسائل الاتصال التي تستخدمها المنشأة من أجل توصيل المعلومات المالية / غير المالية والتاريخية / المستقبلية المتعلقة بالمنشأة للمستخدمين المهتمين بهذه المعلومات من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة ، ولكن بسبب الأزمات والانهيانات المالية العالية الناتجة عن ضعف في مستوى الشفافية وسوء آليات الحوكمة المطبقة بالشركات ، والذي انعكس في تفاقم مشكلة الوكالة ، وعدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين ومحاولة لعلاج هذه المشكلة ، قامت الهيئات المهنية والمحاسبية بدراسة والأخذ في الاعتبار تأثير جودة حوكمة الشركات على جودة التقرير المالية ، حيث تساعد بيئة حوكمة الشركات الجيدة في خفض مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين ، تحسن مستوى الإفصاح بالمنشأة ، تزيد من جودة تنبؤات الأرباح المصدرة من قبل الإدارة ، وتحسن قدرة سوق رأس المال على التنبؤ بمستقبل الإيرادات والعوائد الخاصة بالمنشأة . (Wang & Hussainey,2013-

Garanina & Dumay,2017)

بالإضافة إلى المعلومات التاريخية المفصح عنها في القوائم المالية والتقارير السنوية ، فإن المستثمرين ومستخدمي المعلومات يحتاجوا إلى التعرف على توقعات الإدارة الخاصة بأدائها المستقبلي وعملياتها وقدرتها على خلق القيمة ، وتتوفر هذه المعلومات في المعلومات المالية المستقبلية المفصح عنها اختيارياً من قبل الإدارة، والتي تمكن المستثمرين من تقييم الأداء المستقبلي للمنشأة واتخاذ القرارات الاستثمارية على أساس سليم ، كما تساعد المعلومات المالية المستقبلية المفصح عنها من قبل الإدارة في خفض مشكلة الوكالة وحالات عدم تماثل المعلومات وفجوة المعلومات بين الإدارة والمستخدمين ، ولكن على الرغم من أهمية الإفصاح المستقبلي للمعلومات فإن الإفصاح عن معلومات مستقبلية غير سليمة أو دقيقة سوف يعرض المنشأة إلى مخاطر وقائية وخطر فقدان السمعة ، وللتغلب على مثل هذه المشكلة ترى الباحثة أنه يجب على الإدارة زيادة حجم الشفافية والمعلوماتية للمعلومات المالية المستقبلية لمساعدة مستخدمي المعلومات في اتخاذ القرار السليم بناء على المعلومة السليمة ، وبالتالي يتحسن أداء المنشأة وسمعتها وسوف تكسب ثقة وولاء مستخدمي المعلومات ، والتي تتحقق من خلال ضمان جودة آليات الحوكمة ومتغيراتها المهنية .
(Kwame,2017)

كما تعد الشفافية من اهم المحددات للحكم علي جودة حوكمة الشركات بالمنشأة، و بالتالي فان الشركات ذات حوكمة شركات سيئة وضعيفة سوف تقل لديها شفافية المعلومات المعروضة وتضعف العلاقة بينها وبين المستثمرين. وبناء علي ذلك، تلجأ الشركات ذات حوكمة الشركات السيئة إلي خفض مستوي الشفافية في الإفصاح المستقبلي بسبب وجود إدارة فاشلة تلجأ بصور غير شرعية وغير سليمة إلي تحقيق منافع شخصية وزيادة حجم الثروة الخاصة بهم علي حساب الآخرين ، ولكن هذه المشكلة تتلخص في القضاء على الفساد الإداري ويتم التعامل والتحكم فيها في ظل وجود حوكمة شركات جيدة ، حيث تضمن حوكمة الشركات الجيدة نزاهة الإدارة وخفض خطر الغش ورد الممارسات الفاسدة والغير مسئولة من قبل الإدارة ، ولضمان جودة حوكمة الشركات المطبقة بالمنشأة واستعادة ثقة المستثمرين ترى الباحثة أنه لا بد أن تقوم الشركة بزيادة حجم المعلومات المعروضة بالقوائم والتقارير المالية ، وتعد المعلومات المالية المستقبلية إحدى صور المعلومات الإضافية التي يتم الإفصاح عنها من قبل المنشأة في التقارير السنوية حيث تتأثر جودة المعلومات المالية

المستقبلية بكفاءة وفاعلية آليات حوكمة الشركات (داخلية / خارجية) وخصائص المنشأة التي تقوم بالإفصاح المستقبلي ، والتي سوف تؤثر بالتبعية على جودة الإفصاح ككل وجودة التقرير المالي للمنشأة . هذا وقد أوضحت الدراسات التالية : (Tutino,et,al.,2013- Cristina & Bravo,2015- Kwame,2017- Al-Najjar & Abed,2014- O'Sullivan,2008) (داخلية/خارجية) على جودة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية فيما يلي :

في محاولة لخفض كل من مشكلة الوكالة ومشكلة عدم تماثل المعلومات التي تحدث عند وجود معلومات غير كاملة وغير متماثلة بين الإدارة ومستخدمي المعلومات ، قامت الإدارة بزيادة حجم المعلومات المفصح عنها بصورة اختيارية في القوائم والتقارير المالية وتطبيق آليات حوكمة شركات فعالة وبالأخص بعد حادثة انهيار شركة Enron العالمية وما تبعه من ضغوط على الشركات لتكوين بيئة حوكمية قوية وفعالة لحماية حقوق المساهمين بسبب طبيعتها التي تعكس الطريقة التي يتم من خلالها إدارة والرقابة على المنشأة من أجل حماية حقوق المساهمين ، وبالتالي فإن الشركة ذات حوكمة شركات جيدة تعد أكثر قدرة على خفض مشكلة عدم تماثل المعلومات والرقابة على أداء الإدارة وحماية المستثمرين من خلال الحفاظ على استثماراتهم الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم منفعة المنشأة وجودة أدائه وبالتبعية جودة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية على النحو التالي : (Joseph,2017 ;

Mohamed,2016 ; Uar&Kilic,2012 ; Kwame,2017)

١- أعضاء مجلس الإدارة : يعد أعضاء مجلس الإدارة من أهم آليات حوكمة الشركات نظراً إلى أنها تساعد في تحسين جودة الإفصاح من خلال الرقابة على الأفعال والأنشطة الإدارية بالمنشأة ، حيث تتمثل خصائص مجلس الإدارة (حجم – تكوين – معدل دوران – ازدواجية المهام) الخاصة بأعضاء الإدارة ، والتي تعد من العوامل المؤثرة على استراتيجية الإفصاح المتبعة داخل المنشأة ، والتي سوف تنعكس على جودة الإفصاح الخاص بالمعلومات المالية كالتالي :

أ- حجم المجلس : تتمثل في إجمالي عدد المديرين التنفيذيين وغير التنفيذيين داخل مجلس الإدارة في لحظة انعقاد الاجتماع السنوي للإدارة ، وقد انقسمت الآراء المتعلقة بتأثير حجم مجلس الإدارة على جودة المعلومات إلى : أولاً – هؤلاء من يعتقدوا في وجود تأثير سلبي لمجلس الإدارة على جودة الإفصاح المستقبلي

للمعلومات المالية المستقبلية ، حيث أنه على الرغم من أن مجلس الإدارة كبير الحجم قد يشعر بالضغط والالتزام نحو زيادة حجم الإفصاح المستقبلي للمعلومات إلا أن مشاكل التنسيق من أجل الاتفاق على الإفصاح قد تعيق الرغبة لدى المجلس للإفصاح . **ثانياً** – بينما يرى البعض الآخر أن زيادة حجم مجلس الإدارة يكون مرتبط بصورة إيجابية بزيادة حجم الإفصاح ، حيث أن مجالس الإدارة كبيرة الحجم لديها القدرة على الاستعانة بخبرات مالية ومحاسبية مختلفة تساعدها على الإفصاح عن المعلومات مالية مستقبلية أكثر من غيرها من الشركات ، كما أن المجالس الإدارية كبيرة الحجم يقل عليها الهيمنة والسيطرة من أطراف داخل المنشأة وبالتالي تعد أكثر قدرة للرقابة والتحكم في أفعال الإدارة وتحسين الشفافية وجودة الإفصاح ، وبناء على ذلك فإن الشركات ذات مجلس إدارة كبير الحجم تزيد لديها القدرة والحافز للإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية للأطراف الخارجية كوسيلة للإشارة إلى أدائه المستقبلي . (Taylir, et,al.,2009)

ب- استقلالية المجلس : يتمثل أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في الأعضاء الذين لم يتم تعيينهم من قبل المنشأة ، ويمثلوا هؤلاء الأعضاء الية التحكم والرقابة حيث يمارسوا وظيفتهم الإشرافية على أداء المنشأة بصورة مستقلة الأمر الذي يساعد في خفض مشاركة التقرير المالي الناتجة عن غش/التصرفات الانتهازية للإدارة أو الناتجة عن مشكلة عدم تماثل المعلومات ، وبالتالي فإن الأعضاء المستقلين بين أعضاء مجلس الإدارة لديهم السلطة لإجبار الإدارة على زيادة حجم الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية للمستخدمين الخارجيين الأمر الذي بالتبعية سوف يساعد في تقليل حالات الغش بالمنشأة والإفصاحات الغير مفيدة مما سوف يساعد في تحسين كل من جودة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية والتغطية الزمنية التي يتضمنها الإفصاح .

ج- ملكية الأعضاء : تنقسم الملكية داخل المنشأة إلى (ملكية إدارية / ملكية داخلية) وقد قامت كل من نظرية الوكالة ونظرية الترسخ الإداري في تناول تأثير ملكية مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري بصورة مختلفة ، حيث أشارت نظرية الترسخ الإداري في تناول تأثير ملكية مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري بصورة مختلفة ، حيث أشارت نظرية الترسخ الإداري إلى أن

هناك علاقة سلبية بين حجم ملكية مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري ويرجع ذلك إلى تمركز الملكية الإدارية قد يؤدي إلى نتائج عكسية للمنشأة على المدى الطويل حيث تسعى الإدارة دائماً لتحقيق منافع شخصية لها على حساب عملية زيادة حجم الإفصاح الاختياري ، بينما وفقاً لنظرية الوكالة فإن هناك علاقة إيجابية بين حجم ملكية الإدارة والإفصاح الاختياري حيث أن المنشأة ذات نسبة عالية من ملكية الإدارة تقل لديها مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وحملة الأسهم وبالتالي يزيد الإفصاح الاختياري الخاص بها عن المعلومات المالية المستقبلية بالتقارير السنوية للمنشأة . (Samuel, et, al.,2013)

د- ازدواجية مهام المدير التنفيذي : تحدث في حالة قيام نفس الشخص بدور المدير التنفيذي وعضو مجلس إدارة والتي تؤدي إلى فقدان مجلس الإدارة إلى استقلاليته ، بسبب احتمالية قيام الشخص التي يتولى الوظائف بتصرفات انتهائية وممارسة ضغوطات وهيمنة على باقي أعضاء مجلس الإدارة الأمر الذي سوف يؤدي إلى إعاقة استقلالية مجلس الإدارة وخفض كفاءة حوكمة الشركات بالمنشأة وبالتالي سوف تقل جودة الإفصاح وبناء على ذلك فإن الفصل في المهام سوف يساعد في تحسين أداء المنشأة وكفاءة وفاعلية مجلس الإدارة وبالتالي سوف يزيد حجم وجودة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية . (Chen & Zheng, 2014)

هـ- معدل دوران المدير التنفيذي : يرتبط معدل دوران مجلس الإدارة بالأداء المنخفض للمنشأة ، حيث أن مجلس الإدارة يقوم بطرد المدير التنفيذي في حالة فشله في أداء مهامه الوظيفية بكفاءة وفاعلية ، وبالتالي علاقة إيجابية بين معدل دوران المدير التنفيذي ودقة التنبؤات المستقبلية للإدارة ، كما أن زيادة حجم الإفصاح لا يقلل من قدرة الإدارة لممارسة تصرفات انتهائية بل أيضاً يحسن من قدرة المجلس على تقييم إمكانيات وكفاءة الإدارة ، الأمر الذي أدى إلى وجود علاقة موجبة بين معدل دوران المدير التنفيذي وجودة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية .

(Demerjian & Jennings,2015 ; Timothy & Gordan,1996)

بناء على ذلك تؤكد الباحثة على حقيقة أن مجلس الإدارة من أهم وأقوى آليات حوكمة الشركات الداخلية التي تؤثر على جودة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية ، ولضمان جودة الإفصاح يجب على المنشأة أن تعمل على زيادة حجم

مجلس الإدارة وبالأخص نسبة المديرين الغير تنفيذيين ضمن مجلس الإدارة لضمان استقلالية المجلس ، بالإضافة إلى زيادة حجم ملكية الإدارة ، وفي نفس الوقت يجب على الإدارة أن تعمل على خفض معدل دوران ازواجية مهام المدير التنفيذي بمجلس الإدارة من أجل ضمان استقلالية وفاعلية المجلس حيث تؤثر الاستقلالية على الوظيفة الرقابية المستقلة على أداء المنشأة وخفض مستوى مشاكل التقرير المالي والغش بالإدارة والتصرفات الانتهازية للإدارة ، الأمر الذي سوف ينعكس على جودة وحجم الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية والتغطية الزمنية التي يتضمنها الإفصاح .

٢- **لجان المراجعة** : تعد لجان المراجعة ثاني أهم آلية من آليات الحوكمة للشركات الداخلية ، حيث يؤثر خصائص لجان المراجعة (حجم - استقلالية - الخبرة المالية) على جودة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية ، وبالتالي فإن لجان المراجعة المستقلة التي تحقق التوازن بين الحجم والمسئوليات (مثل : وجود على الأقل ٣ أعضاء ذو خبرة مالية وإدارية ومحاسبية وحوكومية) يكونوا أكثر قدرة على خفض تكاليف الوكالة والرقابة بصورة أكبر على أنشطة الإدارة وعمليات التقرير المالي ومساعدة مجلس الإدارة على القيام بمهامه الرقابية على عملية التقرير المالي بالإضافة إلى مراجعة والرقابة على جودة عملية المراجعة الخارجية لمراقب الحسابات ، على الرغم من عدم وجود دراسات سابقة قامت بالربط بين لجان المراجعة وجودة الإفصاح على المعلومات المالية المستقبلية ، فقد اكتفت الدراسات السابقة بالربط بين استقلالية لجان المراجعة وخفض مستوى المشاكل في التقرير المالي للمنشأة ، حالات الغش ، تحسين جودة التقرير المالي وجودة الإفصاح الاختياري والتي بالتبعية بصورة غير مباشرة سوف يؤدي إلى تحسين جودة الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية المستقبلية .

(O'Sulliran,2008 ; Liu,2015 ; joseph,2017)

٣- **المراجعة الداخلية** : تعد المراجعة الداخلية إدارة مستقلة داخل المنشأة مسؤولة عن تقديم خدمات تأكيدية واستشارية بهدف إضافة قيمة والمساعدة في تحقيق أهداف وخطط المنشأة ، تحسين عمليات المنشأة من خلال إتباع منهج نظامي في تقسيم وتحسين عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية وعمليات الحوكمة ، تعتمد لجان المراجعة بصورة أساسية على وظيفة المراجعة الداخلية من أجل تطبيق عمليات وأنشطة الحوكمة والقيام بوظيفتها الاشرافية داخل المنشأة بكفاءة وفاعلية عالية ،

بالإضافة فإن لجان المراجعة التي تتضمن فريق العمل الخاص بها مراجع داخلي تقضي وقت ومجهود أقل في فهم ومراجعة عمليات الرقابة الداخلية ونتائج عملية المراجعة الداخلية ، مما يؤدي إلى خفض مستوى مشاكل التقرير المالي وتحسين جودة التقرير المالي . (Mohamed,2016)

وفيما يتعلق بكل من آلية لجان المراجعة والمراجعة الداخلية ، ترى الباحثة أن هناك علاقة متداخلة وتبادلية بينهم حيث يعتمد كل منهم على الآخر ، أن لجان المراجعة تتضمن ضمن فريق العمل الخاص بها مراجع داخلي يكونوا أكثر قدرة على أداء مهامهم بكفاءة وفاعلية أكبر ، الأمر الذي سوف ينعكس بالسلب على مخاطر التقرير المالي واحتمال وجود حالات غش بالمنشأة ، وينعكس بالإيجاب على جودة التقرير المالي وجودة الإفصاح الاختياري مما سوف يؤدي إلى تحسين جودة الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية المستقبلية ، بالإضافة إلى ذلك فقد طالب معيار المراجعة المصري رقم (٣٤٠٠) مراقب الحسابات بضرورة تفهم طبيعة نظام الرقابة الداخلية المستخدم من قبل المنشأة في عملية أعداد والتقرير عن المعلومات المالية المستقبلية من أجل ضمان كفاءة وفاعلية عملية الإفصاح .

٤- **المراجعة الخارجية** : تُعد المراجعة الخارجية (الآلية الخارجية لحوكمة الشركات) وهي حجر الأساس في حوكمة الشركات ، حيث يقوم مراقب الحسابات بالرقابة على سلوك الإدارة وأنشطتها والتقرير عنها لأصحاب المصالح وحملة الأسهم وللقيام بهذا الدور الرقابي يجب على مراقب الحسابات أن يقوم بوظيفته بكفاءة وفاعلية وبدرجة عالية من الجودة والا فلن تتحقق جودة حوكمة الشركات في المقابل ، تتأثر جودة المراجعة الخارجية بـ (حجم – استقلالية – علاقة مع الأليات الحوكمية الأخرى) لمراقب الحسابات . هذا وقد اتفقت الدراسات التالية (Uyar & Kilic,2012 – Al-Khatiba,2014 - Al-Najjar & Abed,2014- Hassanen & Hussainey,2015 – Mohamed,2016 – Joseph,2017 - Kwame,2017) على ضرورة تفعيل العلاقات التالية بالمراجعة من خلال المحددات التالية :

أ- **حجم المراجعة** : تهتم الشركات كبيرة الحجم بصورة أساسية بجودة الإفصاحات الخاصة بالعمل بسبب المخاوف المرتبطة بخطر فقدان السمعة الناتج عن جودة منخفضة لعملية المراجعة ، وبناء على ذلك فإن شركات المراجعة الكبرى Big4

تقوم بتفضل التعامل فقط مع العملاء الذين يقوموا بالإفصاح الاختياري عن معلومات كبيرة بجودة عالية في القوائم والتقارير السنوية السردية والتي تستخدم كمؤشر لوجود شفافية في الإفصاح لدى العميل ، الأمر الذي يعنى وجود علامة موجبة بين حجم المراجعة الخارجية وجودة الإفصاح وبالتالي جودة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية .

ب- **استقلالية المراجعة :** في ظل المفهوم المتعلق بأن جودة المراجعة تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المفصح عنها ، فإن الشركات التي يتم مراجعتها من قبل شركات مراجعة كبرى Big4 لديها مصداقية أكبر ومستويات إفصاح أعلى بالتقارير والقوائم المالية السنوية بالمقارنة مع الشركات التي يتم مراجعتها من قبل شركات مراجعة صغيرة Non-Big4 ، حيث يتمتع المراجعين بالشركات الكبرى Big4 بمستويات استقلالية واعتبارات فقدان السمعة بصورة أكبر من غيرهم من المراجعين في الشركات Non-Big4 وزيادة حجم الإفصاح الاختياري عن المعلومات بسبب زيادة عنصر المصداقية المضاف للمعلومة المفصح عنها .

ج- **العلاقة مع آليات الحوكمة الأخرى :** من أهم الأهداف الضرورية لحوكمة الشركات لضمان جودة التقرير المالي ، هو تحقيق التوافق بين أهداف المراجعة الخارجية وأهداف الآليات الداخلية لحوكمة الشركات وهو ضمان جودة التقرير المالي ، حيث يقوم مراقب الحسابات في سعيه لتحقيق هذا الهدف بالتنسيق والتعاون من المسؤولين عن الحوكمة (مجلس الإدارة – لجان المراجعة – المراجعة الداخلية) لتقييم مخاطر الشركة وكفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية والتي سوف تنعكس بالتبعية على جودة الإفصاح الاختياري وجودة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية ، على سبيل المثال : يعتمد المراجع الخارجي على عمل المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر ، تجميع البيانات ، فهم وتقييم نظام الرقابة الداخلي بالمنشأة ، الأمر الذي سوف ينعكس على (توقيت – طبيعة – مدى) عمل المراجعة الخارجية ، كما أن جودة المراجعة الخارجية تتأثر بجودة (وجود – استقلالية – معدل الاجتماعات) الخاصة بلجان المراجعة ، والتي تنعكس على جودة التقرير المالي وجودة المراجعة الخارجية .

ومن هنا توصلت الباحثة إلى أن آليات حوكمة الشركات (داخلية/خارجية) تؤثر بصورة كبيرة على جودة ومدى الزمن الذي تغطيه الإفصاحات المالية المستقبلية ،

ويختلف هذا التأثير سواء (إيجابي / سلبي) على أساس طريقة تطبيق آلية الحوكمة وعلاقتها بالآليات الأخرى ، وبالتالي فإن آليات الحوكمة تُعد معياراً وأساساً للحكم على جودة الإفصاح الاختياري بوجه عام وعن جودة الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية المستقبلية بشكل خاص ، ولضمان جودة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية من قبل الإدارة فلا بد من وجود جهة مستقلة متمثلة في مراقب الحسابات ، يقوم باستخدام جودة حوكمة الشركات كأساس للحكم على جودة (القدرة المعلوماتية – الفائدة المحققة) من المعلومات المالية المستقبلية التي تم الإفصاح عنها مساعدة مستخدمى المعلومات وبالأخص المستثمرين في تقييم أداء المنشأة المستقبلية وقدرتها على خلق القيمة وبالتالي اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ، الأمر الذي أدى إلى قيام الباحثة بإثارة تساؤل هام يتعلق بـ "هل يوجد إطار مراجعة يمكن لمراقب الحسابات من خلال القيام باستخدام آليات الحوكمة للتقييم والتقرير على جودة الإفصاح الخاص بالمعلومات المالية المستقبلية أو لا". كما أيدت الدراسات التالية :

(Celik,et,al.,2006 ; O'Sulliran,2008 ; Hassanen & Hussainey,2015)

وجود تأثير لخصائص المنشأة على جودة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية يتمثل فيما يلي:

تعد خصائص المنشأة المتمثلة في (حجم – أداء – هيكل الملكية – السيولة / الربحية /الرفعة المالية) من أهم الخصائص المؤثرة على سياسات الإفصاح التي تقوم المنشأة بتبنيها وتطبيقها كما تؤثر على جودة الإفصاح الاختياري للمعلومات المالية المستقبلية بالتقارير السنوية للمنشأة كما يلي:

١- مدى تركز وتشتت هيكل الملكية بالمنشأة : ثار جدل في نظرية الوكالة حول وجود تشتت ببيئة الملكية الخاصة بالمنشأة ، حيث أن الشركات سوف تقوم بالإفصاح عن معلومات أكبر من أجل خفض تكاليف الوكالة التي تتعرض لها ، علاوة على ذلك ، فإن إدارة المنشأة تكون متحفزة لزيادة حجم الإفصاح من أجل مساعدة حملة الأسهم في الرقابة على أداء المنشأة وبالتالي فإن مدى الإفصاح المستقبلي يكون مرتبطاً ارتباطاً إيجابياً مع زيادة حجم هيكل الملكية بالمنشأة ، حيث توجد علاقة سلبية مؤثرة بين تركز الملكية ومدى الإفصاح الاختياري حيث يتمثل تركز هيكل الملكية في درجة الملكية المؤسسية ، وذلك في ضوء

المحددات التالية : (Samuel et, al.,2013 ; Mingzhu et, al.,2013)

أ- الملكية المؤسسية Institutional Ownership : من المتوقع أن يؤثر حجم المستثمرين المؤسسين داخل المنشأة على مدى الإفصاح الاختياري داخل المنشأة ، ويتمثل المستثمرين المؤسسين في البنوك - شركات التأمين - المعاشات) التي تقوم بالاستثمار بالنيابة عن الأعضاء من خلال الحصول على الأموال لشراء الأسهم والعقارات وأصول استثمارية أخرى ، مثل هذه الملكية المؤسسية لديها حوافز كبيرة للرقابة على السلوك الإداري بسبب حجم حملة الأسهم التابعين بهم داخل المنشأة ، وبالتالي فإن تمركز الملكية المؤسسية داخل المنشأة لها دور هام في ممارسة ضغوط من شأنها أن تؤدي إلى تغيير حوافز وقرارات الإدارة لزيادة حجم الإفصاح عن المعلومات بصورة اختيارية من أجل الحفاظ على ثقة المستثمرين ، وبما في ذلك زيادة حجم التنبؤات عن الأرباح بالأخص في حالة امتلاك المستثمرين المؤسسين نسبة كبيرة من أسهم المنشأة ، وبالتالي فإن الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية المستقبلية بالتقارير السنوية السردية يكون أكثر فاعلية وكفاءة في حالة قيام المستثمرين المؤسسين بالاستثمار في المنشأة .

ب- ملكية Block-holders Ownership بالمنشأة : يُعد الملاك ما هم إلا مستثمرين مؤسسين ذو نسبة مركز ملكية عالية وبالتالي فإن الشركات ذات كبار الحجم يقل اعتمادهم على المستثمرين صغار الحجم ويقل لديها مشكلة الوكالة وسوق تتعرض لحوافز أقل للإفصاح عن معلومات مالية مستقبلية ، الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة سلبية بين حجم ملكية Block-holders Owners داخل المنشأة والإفصاح الاختياري ، بينما يرى البعض الآخر أنه يمكن للملاك Block-holders Owners ممارسة الضغوط على الإدارة لإغوائها للإفصاح عن معلومات إضافية من أجل زيادة أسعار أسهم المنشأة وتحسين قيمتها بأثير ملكية Block-holders Owners على الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية المستقبلية ، أشارت الدراسات السابقة إلى وجود علاقة سلبية تربط المتغيرين حيث أن الشركات ذات نسب ملكية عالية من المستثمرين المؤسسين ، بالأخص في حالة الشركات العائلية (Family Controlled Firms) والتي يكون لها حوافز أقل للإفصاح عن المعلومات

الإضافية الزائد عن ما يقتضيه القانون أو تكون المنشأة ملزمة بالإفصاح عنه ، حيث أن الطلب العام على الإفصاح عن معلومات إضافية المستقبلية يكون قليل ومنخفض في هذه الشركات ذات الملكية العائلية بالمقارنة مع الشركات ذات ملكية متعددة وغير مقتصرة في يد مجموعة أفراد أو جماعة محددة .

٢- **حجم المنشأة** : يُعد حجم المنشأة من أهم وأكثر الخصائص انتشاراً واستخداماً في تبرير مستوى الإفصاح بالمنشأة وتأثيرها على كل من جودة وكمية الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية من قبل المنشأة ، نظراً لتعرض المنشأة كبيرة الحجم إلى المراجعة الدقيقة بالمقارنة مع الشركات الأخرى ، حيث تلجأ هذه الشركات إلى زيادة حجم الإفصاح لتلبية احتياجات أصحاب المصالح الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين كم الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية المستقبلية ، وحجم المنشأة ، فيما يتعلق بجودة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية ، ووفقاً لنظرية الوكالة فإن الشركات كبيرة الحجم وفقاً للأبعاد السياسية تلجأ إلى الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية الهامة لمقابلة احتياجات المحللين الماليين وتجنب أي تكاليف سياسية قد تنتج من القيام بإفصاح غامض يثير الشكوك / كما تقوم هذه الشركات بتحديث الإفصاحات الخاصة بها بصورة مستمرة لتجنب وجود إفصاحات غير واضحة ، كما أن هذه الشركات كبيرة الحجم تكون أكثر قدرة على تحمل مصاريف الإفصاح بالمقارنة مع الشركات الأخرى ، الأمر الذي يؤدي إلى علاقة إيجابية بين حجم المنشأة وجودة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية .

٣- **أداء المنشأة** : يثير أداء المنشأة على الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية نتائج مختلطة على الرغم من أن بعض الدراسات أشارت إلى أن أداء المنشأة يؤثر على قرار الإدارة الخاص بالإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية المستقبلية بالإيجاب ، بينما أشارت دراسات أخرى إلى أن الشركات ذات الأداء السيء تلجأ إلى إخفاء هذا الأداء من خلال زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية وذلك على النحو التالي : (Krause & Alned,2017 – Bravo,2016)

أ- علاقة إيجابية بين أداء المنشأة والإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية : حيث يكون لدى إدارة الشركات التي تحقق مستويات ربحية عالية حوافز

أكبر للإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية التي تعكس أداء المنشأة والإشارة إلى نتائج مرغوبة للمستثمرين بهدف جذب رأس مال جديد وخفض مخاطر سوء التقييم من قبل السوق .

ب- علاقة سلبية بين أداء المنشأة والإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية وذلك بسبب انخفاض أداء المنشأة حيث تقل القدرة الإرشادية للمنشأة وتزيد مشكلة عدم تناغم المعلومات وتصبح عمليات الإفصاح التي تقوم بها المنشأة غير واضحة ولا تساعد قارئ المعلومة في التنبؤ بالمستقبل الخاص بالمنشأة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة طلب المستثمرين على معلومات في التنبؤ بالمستقبل الخاص بالمنشأة ، مما يؤدي إلى زيادة طلب المستثمرين على معلومات إضافية للمساعدة في تقييم عنصر عدم التأكد المرتبط بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة ، مما يدفع الإدارة إلى زيادة حجم المعلومات المالية المستقبلية التي يتم الإفصاح بها في تقرير مناقشات وتحليلات الإدارة وبالتالي فإن الباحثة ترى أن الشركات ذات الأداء المالي المنخفض تلجأ إلى زيادة حجم الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية من أجل التغلب على ادائها السيء ورسم صورة وردية غير صحيحة لمستقبل المنشأة والترويج لمستقبل غير قابل التحقيق للمستثمرين في محاولة منها لتجنب مخاطر فقدان المستثمرين الحاليين ، والمرتبين بالأخص في ضوء قانون Safe Harbor الذي أعطى الشركة الفرصة للإفصاح عن معلومات مستقبلية تتضمن عنصر عدم التأكد بنسب عالية وعدم التعرض لمخاطر تقاضي أو مخاطر فقدان السمعة ما دامت الإدارة تستخدم صيغة تحذيرية في الإفصاح ، وقد أثارت هذه الحقيقة تساؤل هام يتعلق بـ "دور مراقب الحسابات كهيئة خارجية ومستقلة عن المنشأة في الحكم والتقرير عن صحة وعدالة المعلومات المفصح عنها في التقارير السنوية للمنشأة ، وهل يتمتع المراجع الخارجي بالقدرة والآليات التي تمكنه من الكشف والتقرير وتحديد حجم التلاعبات والتحيز في الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية للمنشأة" .

- ٤- البيئة التي تعمل بها المنشأة : تؤثر طبيعة البيئة الخارجية للمنشأة (المنافسة – المعلومات – المسؤولية القانونية) على رغبة الإدارة في الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية كما يلي : (Cristina & Braro,2015)
- أ- البيئة التنافسية : تتأثر حوافز الإدارة للإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية

بطبيعة المنافسة التي تتعرض لها المنشأة ، الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة سلبية بين الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية والبيئة التنافسية للمنشأة ، حيث أن الشركات التي تواجه منافسة شديدة تكون أقل قابلية للإفصاح عن معلومات مستقبلية إضافية في فقرات من التقارير السنوية للمنشأة ، وبالتالي تفتقد الإفصاحات الخاصة بها للقدرة المعلوماتية حيث تخشى الشركة الإفصاح عن معلومات خاصة تمثل لها ميزة تنافسية للمنافسين ، مما يعرضها لمخاطر فقدان هذا المركز التنافسي الخاص بها ، ولكن في البيئات التي تتعرض للمنافسة الشديدة وفي شركات معينة (مثل : الشركات الأجنبية) تلجأ الشركة إلى زيادة حجم المعلومات الإضافية المفصح عنها من أجل مقابلة احتياجات الملاك المنتشرين على نطاق واسع وفي مناطق مختلفة في العالم .

ب- البيئة القانونية : تتأثر رغبة المنشأة المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية باتجاهين مختلفين، أولاً : تتعرض المنشأة للحوافز لتحديث الإفصاحات المالية المستقبلية الخاصة بها التي سبق عرضها من قبل من أجل تجنب المخاطر المحتملة وتكاليف التقاضي التي من الممكن أن تتعرض لها بسبب الاحتفاظ بمعلومات هامة ومؤثرة عن السوق . ثانياً: قد تلجأ الشركة إلى خفض حجم الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية من أجل خفض حجم الالتزامات المترتبة بتحديث هذه الإفصاحات بصورة مستمرة .

ج- بيئة المعلومات : الفرص المتاحة للمنشأة في بيئة المعلومات الخاصة بها ، حيث أن الشركات ذات معدلات نمو مستقبلي تلجأ إلى زيادة حجم الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية من أجل خفض كل من تكلفة راس المال ومشكلة عدم تماثل المعلومات .

٥- الربحية / السيولة / الرافعة المالية للمنشأة : يتأثر قرار الإدارة في المنشأة الخاصة بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية بمستوى الرافعة المالية

/الربحية / السيولة داخل المنشأة ، على النحو التالي : (Al-Khatiba,2014)

أ- الرافعة المالية : تُعد الرافعة المالية جزءاً من هيكل راس المال داخل المنشأة ، والتي تستخدم في قياس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند الاستحقاق ، وتؤثر نسبة الرافعة المالية على كل من كم وجودة المعلومات المالية المستقبلية المفصح عنها من قبل المنشأة ، حيث تلجأ الشركات ذات

مستويات الرافعة المالية المرتفعة إلى زيادة حجم المعلومات المفصح عنها من أجل إشباع حاجة المقرضين وخفض تكلفة راس المال ، تكاليف الوكالة ، عدم تماثل المعلومات ، التكاليف الرقابية وأتعاب المراجعة الخارجية وبالتالي فإن هناك علاقة ارتباط موجبة بين مستوى الرافعة المالية داخل المنشأة وكل من حجم وجودة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية .

ب- الربحية : تظهر قدرة المنشأة على توليد الربح ، وفقاً لنظرية الإشارة فإن أعضاء مجلس الإدارة يكونوا أكثر قابلية للإشارة إلى جودة أدائهم وكفاءة عملياتهم عند وجود مستويات أداء عالية للمنشأة من أجل نقل انطباع جيد لأدائها لمستخدمين المعلومات وجذب استثمارات جديدة وكسب ثقة حملة الأسهم ، وبناءً على ذلك توجد علاقة موجبة بين الربحية وقرارات المنشأة الخاصة بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية . (Menicucci,2013 ; Uyar et, al.,2012)

ج- السيولة : تعكس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عند الاستحقاق ، حيث تقوم المنشأة بالترويج إلى نسبة السيولة العالية لديها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من خلال زيادة مستوى الإفصاح الاختباري ، الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين السيولة والإفصاح الاختباري عن المعلومات المالية المستقبلية .

في ظل المعلومات السابق عرضها لاحظت الباحثة كفاءة حوكمة الشركات (الداخلية/الخارجية) وخصائص المنشأة تؤثر جميعاً وبصورة تبادلية على قرار المنشأة الخاص بالإفصاح الاختباري عن المعلومات المالية المستقبلية ، وقد أثارت هذه النتيجة تساؤل بحثي هام ، وهو "هل يتمتع مراقب الحسابات بصفته (آلية خارجية لحوكمة الشركات) بدور فعال ورقابي على التأكيد على جودة الإفصاحات المستقبلية التي تقوم بها الإدارة ، وهل تنعكس هذه الجودة على التقرير المالي وجودة المراجعة أم لا " .

٤) متطلبات الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية في ظل المعيار الخاص بالإفصاح المستمر : (Athanasakou & Husseiney, 2014; Muslu.et.al.,2015 ; Souabni,2011 ; Tumer,2013)

في ظل اهتمام لجنة المعايير الكندية بحماية المستثمرين من الممارسات غير الشرعية للإدارة والحفاظ على المال العام والتأكيد على نزاهة أسواق المال

للمستثمرين ، لاحظت لجنة المعايير الكندية أهمية الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية لما توفره للمستثمرين من معلومات هامة ورؤية داخلية تتعلق بنشاط المنشأة وأهدافها وكيف تنوى المنشأة تحقيق هذه الأهداف في المستقبل ، وقد أشارت اللجنة في إرشاداتها المتعلقة بالالتزامات الخاصة بالإفصاح المستمر إلى مجموعة من المتطلبات الخاصة المتعلقة بالإفصاح المبدئي عن المعلومات المالية المستقبلية (متضمنه : مفهوم المعلومات المالية المستقبلية – الفروض المبادئ المستخدمة في تطوير المعلومات المستقبلية – المخاطر الهامة والمؤثرة التي قد تؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية عن ما سبق والتنبؤ وبالإفصاح عن معلومات مالية مستقبلية) ، بالإضافة إلى متطلبات خاصة منها الالتزام بتعديل الإفصاحات المالية المستقبلية السابق الإفصاح عنها في حالة وجود معلومات أو أحداث جديدة تعكس أو تؤثر بالسلب على ما سبق عرضه من معلومات .

الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية وعلاقتها بالتقارير المتكاملة للمنشأة :

في ظل الطلب المتزايد من قبل المستثمرين للحصول على معلومات مالية / غير مالية سليمة ومتوازنة عن (الاستراتيجيات – الأهداف – نماذج النشاط – تقييم الأداء – القدرة على خلق القيمة – المخاطر) المرتبطة بالنشاط في التقارير المالية السنوية للمنشأة من أجل مساعدة المستثمرين في الحصول على المعلومات الضرورية الهامة لتقييم والحكم على الأداء المالي للمنشأة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وتحقيق جميع أهدافها وخلق القيمة والمخاطر والفرص وحالات عدم التأكد التي تعوق قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها أو الوفاء بما قد سبق التنبؤ به من أحداث مستقبلية ، والتي على أساسها سوف يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة ، ولتحقيق ذلك فقد تم تقديم التقارير المتكاملة كوسيلة لنقل وبصورة مختصرة معلومات تتعلق باستراتيجيات المنشأة والحوكمة والأداء الخاص بها وتوقعاتها للمستقبل في ظل البيئة الخارجية وما تتضمنه من تحديات ومخاطر وحالات عدم التأكد التي قد تعوق تحقيق هذه الأهداف التنبؤات المرتقبة في المدى القصير / المتوسط / الطويل ، كما يلي : (Mingzhu Wang & Hussainey,2013 ; Bozanic & Van,2014 ; Jia & Suijis, 2013)

أ- **التركيز الاستراتيجي والتوجه المستقبلي :** يجب على التقرير المتكامل للمنشأة أن يوفر رؤية تتعلق باستراتيجية المنشأة وعلاقتها بقدرة المنشأة على خلق القيمة

في المدى القصير / المتوسط / الطويل وتأثير هذه العلاقة على رأس المال بالمنشأة من خلال :

■ التركيز على المخاطر المؤثرة والفرص والتبعيات : المستمدة من المركز المالي للمنشأة في السوق كنموذج للنشاط وتقديم توقعات سليمة حول إتاحة وجودة والقدرة على تحمل رؤوس الأموال التي تساعد المنشأة في تحقيق أهدافه واستراتيجياته في المستقبل وخلق القيمة .

■ وجهة نظر الأطراف المسؤولة عن الحوكمة : يجب أن يتضمن التقرير المتكامل قائمة من الأطراف المسؤولة عن الحوكمة عن علمهم التام بمسئوليتهم الخاصة بالتأكد من صحة وسلامة البيانات والمعلومات المعروضة بالتقرير المتكامل ورايهم الخاص بما إذا كان التقرير المتكامل قد تم إعداده وعرضه وفقاً للإطار الموضوع أم لا ، بالإضافة إلى وجهة نظرهم الخاصة ب :

- العلاقة بين الأداء السابق والمستقبلي للمنشأة والعوامل المؤثرة على هذه العلاقة .

- هل تستطيع المنشأة أن تحقق التوازن بين أهدافها قصيرة / متوسطة / طويلة الأجل ، وكيف تستعين المنشأة بخبرتها السابقة في تحديد توجهاتها الاستراتيجية المستقبلية .

- المعلومات المالية المستقبلية المستخدمة في التقرير المتكامل (مثل : تنبؤات الأرباح والمبيعات - الأداء المستقبلي) ومدى معقولية وكمال وموثوقية هذه التنبؤات من أجل خفض عنصر عدم التأكد المرتبط بالتنبؤات المستقبلية بالإضافة إلى ضرورة قيام الإدارة بتحديد والتقرير عن : أنواع الإفصاحات التي قامت بها الإدارة - ما إذا كانت الصيغة التحذيرية مطلوبة لإظهار حالات عدم التأكد المرتبطة بقدرة المنشأة على تحقيق أهدافها وأدائها المستقبلي المتوقع - التزام الإدارة الخاص بتحديث البيانات والمعلومات المستقبلية في حالة حدوث تغيرات أو أحداث من شأنها أن تؤثر على صحة وسلامة ما سبق التنبؤ به .

ب- **العلاقة مع أصحاب المصالح** : يجب أن يظهر التقرير المتكامل طبيعة وجودة العلاقة بين المنشأة وأصحاب المصالح المرتبطين بها ، وكيف وإلى أي مدى تفهم المنشأة احتياجات أصحاب المصالح وتضعها في اعتبارها عند تصميم أهدافها

الاستراتيجية وعملية خلق القيمة الخاصة بها .

ج- الأهمية النسبية والموضوعية والتركيز والكمال : يجب أن يتم الإفصاح في التقرير المتكامل عن جميع العوامل الهامة (الإيجابية/السلبية) التي قد تؤثر على قدرة المنشأة على خلق القيمة في المدى القصير / المتوسط / الطويل بصورة واضحة ومحددة ومتوازنة دون أي أخطاء مؤثرة في عملية العرض والإفصاح الخاصة بهذه المعلومات ، كما يجب أن يكون هناك آليات للرقابة والتحكم (مثل : الرقابة الداخلية - نظام التقرير - خطاب الارتباط مع أصحاب المصالح - المراجعة الداخلية - والخدمات التأكيدية المستقلة والخارجية) ، والتي تؤكد وتضمن مصداقية وموثوقية المعلومات المفصح عنها في التقرير المتكامل بالإضافة إلى الأطراف المسؤولة عن الحوكمة ، حيث تقع عليهم المسؤولية حول التأكد من وجود قيادة فعالة تتوقف على اتخاذ قرار سليم وفعال فيما يتعلق بـ (عملية أعداد وعرض وتحديد الرقابة على العاملين المشاركين في عملية أعداد والتقرير وكيف تؤدي استراتيجية المنشأة والحوكمة والأداء والتوقعات المستقبلية في المساعدة في خلق القيمة على المدى القصير / المتوسط / الطويل) .

د- الثبات والقابلية للمقارنة : يجب أن تتصف المعلومات المعروضة بالتقرير المتكامل بكونها ثابتة من فترة لأخرى لا تتغير حيث تمكن قارئ المعلومة من إجراء مقارنة مع شركات شبيهة أو فترات سابقة من أجل تقييم والحكم على قدرة المنشأة على خلق القيمة في المدى القصير / المتوسط / الطويل .

كما قام مجلس المعايير الدولية (IASB) في عام ٢٠١٠ بإصدار Management Commentary ضمن معايير التقرير المالي الدولي IFRS بهدف تقديم للمستخدمين معلومات إضافية (معلومات مالية مستقبلية) ضمن التقرير المتكامل (IR) للإدارة وتقديم إرشادات لمساعدة الإدارة في عرض مناقشات وتحليلات الإدارة المرتبطة بـ (الشرح حول أداء المنشأة المالي في المستقبل - التدفقات النقدية المستقبلية - التوقعات المستقبلية - الخطط والاستراتيجيات المستخدمة في تحقيق هذه الأهداف) ، والتي يتم الإفصاح عنها ضمن التقارير والقوائم المالية السنوية للمنشأة المعدة وفقاً لمعايير التقرير المالي الدولي مع الأخذ في الاعتبار البيئة القانونية والتشريعية التي تعمل بها المنشأة وتمارس أنشطتها وتحقق بها أهدافها وخططها ، كما قامت Management Commentary بالتأكيد على ضرورة قيام

الإدارة بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية الخاصة بأداء المنشأة المستقبلية للمستخدمين للقيام بتحديد الظروف وحالات عدم التأكد والعوامل المرتبطة التي تؤثر على (السيولة - التمويل - الأرباح - نتائج العمليات) الخاصة بالمنشأة وتقييم المنشأة الخاص بأدائها المستقبلي بناءً على أدائها الحالي ، والتي من المتوقع أن تؤثر على دقة المعلومات المالية المستقبلية المفصح عنها .

وترى الباحثة أنه وفقاً لـ (IIRC) ، (IASB) الخاص بالتقرير الفعال والاتصال الخاص بالتقرير المتكامل ، يجب على الإدارة أن تتأكد من وجود المبادئ الخاصة بالإفصاح الفعال ، وتحديدًا بالمبدأ المتعلق بوجهة نظر هؤلاء المسؤولين عن الحوكمة من أجل الحصول على تأكيد معقول من (مجلس الإدارة / لجان المراجعة) عن صحة وسلامة التنبؤات والتوقعات المستقبلية التي قامت بها الإدارة والتي من شأنها أن تساعد في خفض عنصر عدم التأكد المرتبط بالمعلومات المالية المستقبلية المفصح عنها بالتقرير المتكامل وتزيد من القدرة المعلوماتية وجودة الإفصاح المستقبلي للمعلومات ، وذلك في ضوء متطلبات معيار المراجع المصري والدولي رقم (٢٦٠) المرتبط بالاتصال بمسؤولي الحوكمة .

المحدد الثالث : الدراسة الميدانية

وأشتمل على :

أولاً : مجتمع وعينة البحث .

ثانياً : أداة الدراسة .

ثالثاً : الأساليب الإحصائية المستخدمة .

رابعاً : التحليل الإحصائي واختبار فروض البحث .

أولاً : مجتمع وعينة البحث :

تمثل مجتمع البحث في الفئات الثلاث محور الاستقصاء وهي مسؤولي ومعدى القوائم المالية ومراقب الحسابات* والمستثمرين** .

* مراقبي الحسابات الذين يعملون في مكاتب المراجعة والتي تقع داخل إقليم القناة (الإسماعيلية - بورسعيد - السويس - الزقازيق) .

** أثناء زيارة الباحثة لبورصة الأوراق المالية المصرية وعن طريق الأنترنت ومخاطبة بعض شركات الاستثمار والتأمين .

تحليل العلاقة بين الإفصاحات المالية المستقبلية في تقارير الإدارة والمتغيرات المحسنة
د/ هبة جمال هاشم

وبلغت عدد قوائم الاستقصاء الموزعة (١٦٥) قائمة ، وزعت على مسؤولي الشركات ومعدى القوائم المالية ، ومراقبي حسابات ، والمستثمرين ، وتم استعادة ١٠٥ قائمة قابلة للتحليل ، والجدول التالي يوضح قوائم الاستقصاء الموزعة والمفقودة والقوائم غير الصالحة ، والقوائم الصالحة للتحليل ، موزعة على فئات العينة الثلاثة (مسؤولي الشركات ومعدى القوائم المالية ، ومراقبي الحسابات ، والمستثمرين) .

جدول رقم (١)

عينة الدراسة وقوائم الاستقصاء الموزعة والمعاداة والصالحة للتحليل

| العينة | العينة الفرعية | القوائم الموزعة | القوائم المفقودة | القوائم المستردة | القوائم غير الصالحة | القوائم الصالحة للتحليل |
|--------------------------------------|--|-----------------|------------------|------------------|---------------------|-------------------------|
| مسؤولي الشركات ومعدى القوائم المالية | مراجع داخلي | ١٥ | ٥ | ١٠ | ٣ | ٧ |
| | معدى قوائم | ١٠ | ٢ | ٨ | ١ | ٧ |
| | عضو لجنة مراجعة | ٨ | ٢ | ٦ | ١ | ٥ |
| | مجلس إدارة | ٦ | ٣ | ٣ | - | ٣ |
| | مدير تنفيذي | ١١ | ٣ | ٨ | ١ | ٧ |
| | مدير مالي | ١٠ | - | ١٠ | ٤ | ٦ |
| | المجموع | ٦٠ | ١٥ | ٤٥ | ١٠ | ٣٥ |
| مراقبي حسابات | مكتب مراجعة | ٢٠ | ٣ | ١٧ | ٢ | ١٥ |
| | الجهاز المركزي | ٢٠ | ١ | ١٩ | ٤ | ١٥ |
| | المجموع | ٤٠ | ٤ | ٣٦ | ٦ | ٣٠ |
| المستثمرين | أفراد | ١٤ | ٥ | ٩ | ١ | ٨ |
| | بنوك | ١٤ | ٣ | ١١ | ١ | ١٠ |
| | شركات تأمين | ١٢ | ٤ | ٨ | - | ٨ |
| | شركات استثمار | ٢٥ | ٨ | ١٧ | ٣ | ١٤ |
| | المجموع | ٦٥ | ٢٠ | ٤٥ | ٥ | ٤٠ |
| | المجموع الكلي | ١٦٥ | | | | |
| | نسبة القوائم التي تم تحليلها إلى الموزعة | ٦٤% | | | | |

المصدر : من إعداد الباحثة في ضوء بيانات الدراسة الميدانية .

ولخدمة أهداف وافتراضات البحث وجدت الباحثة أنه من الأفضل أن يتم التوزيع على عينة من العاملين في بعض الشركات (الشركة المصرية للاتصالات ، شركة فايزر للأدوية ، المقاولون المصرية ، العز للتسليح ، شركة أورينج للاتصالات ، سفيس للأدوية ، مصر الجديدة للإسكان والتعمير) ، إضافة إلى عينة مراقبي الحسابات في (مكاتب وشركات المراجعة ، الجهاز المركزي للمحاسبة) ، وعينة من المستثمرين سواء أفراد أو شركات أو بنوك .

ثانياً : أداة الدراسة :

يهدف التعرف على العلاقة بين الإفصاحات المالية عن المعلومات المستقبلية ، والمتغيرات المهنية المرتبطة بآليات الحوكمة وخصائص المنشأة ، تم إعداد قائمة استقصاء لجمع البيانات والمعلومات اللازمة باعتبارها أنسب أدوات البحث العلمي الملائمة لتطبيق الدراسات المسحية ، وذلك لمعرفة آراء عينة الدراسة من مسؤولي الشركات ومعدى القوائم المالية ، ومراقبي الحسابات والمستثمرين ، لمعرفة آرائهم حول هذه العلاقة ، وقد الاعتماد في تصميم هذه الأداة على الاطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث ، وقد تم توزيع فقرات القائمة البالغة (٢٤) فقرة على أربعة أبعاد هي :

- ١- مجلس الإدارة ودورة في الإفصاح المستقبلي (٧ فقرات) .
- ٢- المراجع الداخلي ودورة في الإفصاح المستقبلي (٦ فقرات) .
- ٣- لجان المراجعة وواجباتها تجاه الإفصاح عن المعلومات المستقبلية (٥ فقرات)
- ٤- المراجع الخارجي كأحد آليات الحوكمة ومهمة مراجعة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية (٦ فقرات) في ضوء خصائص المنشأة .

أ- اختبار قائمة الاستقصاء :

قامت الباحثة باختبار قائمة الاستقصاء وذلك على النحو التالي :

- **صدق المحكمين "الصدق الظاهري" :** وقد تم ذلك من خلال عرض الأداة على عدد من السادة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية إضافة إلى بعض المراجعين بمكاتب وشركات المراجعة وتم تعديل الكثير من البنود والفقرات في الاستبيان حتى خرج بشكله النهائي .
- **معاملات الصدق والثبات :** يقصد بثبات الاستبيان أن يعطى الاستبيان النتائج نفسها إذا ما استخدم أكثر من مرة وتحت ظروف متشابهة وعلى الأشخاص

أنفسهم ، ويشير الثبات إلى الدرجة العالية من الدقة والاتساق فيما يزودنا به الاستبيان من بيانات ، ويقصد بمعامل الصدق (ألفا) ويشير عملياً إلى قدرة متغيرات الدراسة على قياس الشيء الذي وضعت لقياسه ومعامل الصدق الذاتي = الجذر التربيعي لمعامل الثبات الفا كرونباخ .
وقد أظهرت نتائج تحليل الصدق (ألفا) ، واختبار الثبات الكلي للاستبيان باستخدام معادلة ألفا كرونباخ ، ولكل بعد من أبعاد الدراسة على كحدة وعلى مستوى الفروض ،
تعلى النحو الموضح في الجدول (٢) التالي :

جدول (٢)

قيم معاملات الثبات والصدق لمتغيرات الدراسة

| معامل الصدق | معامل الثبات الفا كرونباخ | عدد فقرات | الفروض وأبعادها |
|-------------|---------------------------|-----------|--|
| ٠.٩٣٠ | ٠.٨٦٥ | ٧ | مجلس الإدارة ودورة في الإفصاح المستقبلي |
| ٠.٨٧٤ | ٠.٧٦٤ | ٦ | المراجع الداخلي ودورة في الإفصاح المستقبلي |
| ٠.٩٤٨ | ٠.٨٩٨ | ١٣ | الفرض الاول |
| ٠.٨٥٠ | ٠.٧٢٣ | ٥ | لجان المراجعة وواجباتها تجاه الإفصاح عن المعلوماتية المستقبلية |
| ٠.٩٢٣ | ٠.٨٥٠ | ٦ | المراجع الخارجي كأحد آليات الحوكمة ومهمة مراجعة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في ضوء خصائص المنشأة |
| ٠.٩١٨ | ٠.٨٤٢ | ١١ | الفرض الثاني |
| ٠.٩٦١ | ٠.٩٢٣ | ٢٤ | الأداة ككل |

المصدر : من أعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية .

ومن قراءة بيانات الجدول رقم (٢) يلاحظ أنه فيما يتعلق بمعاملات الثبات تسجل البيانات معاملات مقبولة بالنسبة لجميع المتغيرات المقاسة بقوائم جمع البيانات ، حيث كانت أقل قيمة مسجلة لمعاملات الثبات (٠.٧٢٣) ، وبالتالي كانت جميع قيم معاملات الثبات مرتفعة ، وهي قيم مقبولة للحكم على اعتمادية المقياس ، أما بالنسبة لمعاملات الصدق فقد سجلت البيانات بالجدول السابق معاملات صدق مقبولة بالنسبة لجميع المتغيرات المقاسة بقوائم جمع البيانات ، وتعكس هذه القيم درجة ملائمة من الثبات

والصدق الذاتي ، وبالتالي صلاحة هذه الأدوات من الناحيتين المنطقية والإحصائية لجمع بيانات الدراسة الميدانية .

ب- طريقة تفسير نتائج الأداة :

تم تفسير قيم المتوسطات الحسابية لفقرات الاستبيان وفقاً لقاعدة فيشر ، بتقسيم تدريج القياس بحسب بدائل الاستبيان على خمس فئات يبلغ طول الفئة الواحدة (٠.٨٠) ، وقد تم الحصول على طول كل فئة من الفئات الخمس من خلال حساب مدى أوزان الاستبيان والبالغ (١-٥=٤) وتقسيم هذا المدى على عدد أوزان القياس ، وبإضافة هذا الطول إلى الوزن الأدنى للقياس نحصل على الحد الأعلى للفئة الأولى وهو (١.٨٠) ، لتكون القيمة (١.٨١) هي الحد الأدنى للفئة الثانية ، وبإضافة الطول (٠.٨٠) إلى الحد الأدنى للفئة الثانية نحصل على الحد الأعلى لهذه الفئة والبالغ (٢.٦٠) ، وهكذا بالنسبة لبقية الفئات ، والجدول (٣) يوضح ذلك :

جدول (٣)

تقدير أوزان بدائل القياس

| م | الفئة | مستوى الأهمية |
|---|-------------|---------------------------|
| ١ | ١- ١.٨٠ | غير مهم على الإطلاق صفر % |
| ٢ | ١.٨١ - ٢.٦ | غير مهم إلى حد ما ٢٥% |
| ٣ | ٢.٦١ - ٣.٤٠ | مهم ٥٠% |
| ٤ | ٤.٤١ - ٤.٢٠ | مهم إلى حد ما ٧٥% |
| ٥ | ٤.٢١ - ٥ | مهم تماماً ١٠٠% |

ثالثاً : الأساليب الإحصائية المستخدمة :

تم تطبيق عدد من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية من خلال برنامج (SPSS 24) ، ويمكن الإشارة إلى الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في هذا البحث وهي :

- ١- معادلة ألفا كرونباخ ، لحساب صدق وثبات أداة البحث .
- ٢- المتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية ، الرتب ، والأهمية النسبية لوصف نتائج التحليل الإحصائي وإعطاء صورة عامة عند تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية .
- ٣- اختبارات لعينة واحدة One Sample T test لاختبار مدى صحة الفرض

الأول والثاني .

٤- اختبار كروسكال ويلز Kruskal Wallis لدراسة معنوية الاختلافات في وجهات نظر أفراد العينة (مسئول الشركات ومعدى القوائم المالية ، ومراقبي حسابات ، والمستثمرين) .

رابعاً : التحليل الإحصائي واختبار فروض البحث :

وللتعرف على آراء عينة الدراسة حول فقرات قائمة الاستقصاء ، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات كل بعد ، وعلى مستوى كل فئة من فئات الدراسة (مسئولي الشركات ومعدى القوائم المالية – مراقبي حسابات – المستثمرين) ، كما تم استخدام اختبار – ت (T-Test) لعينة واحدة لاختبار مدى صحة فروض الدراسة ، وذلك كما يلي :

أ- الإحصاء الوصفي :

البعد الأول : مجلس الإدارة ودورة في الإفصاح المستقبلي :

جدول (٤)

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والأهمية النسبية لنتائج إجابات فئات الدراسة حول فقرات البعد الأول : مجلس الإدارة ودورة في الإفصاح المستقبلي

| م | العبارات | معدى القوائم المالية | | | مراقبي الحسابات | | | مستثمرين | | |
|---|---|----------------------|-------------------|-----------------|-----------------|-------------------|-----------------|----------|-------------------|------|
| | | الأهمية | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الأهمية | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الأهمية | الانحراف المعياري | |
| ١ | الموافقة على شروط وبنود التقرير الخاص بمناقشات وتحليلات الإدارة | 90.8% | 0.561 | 4.54 | 93.4% | 0.547 | 4.67 | 87% | 0.864 | 4.35 |
| ٢ | التأكد من أن المعلومات التي لم تقم الإدارة بالإفصاح عنها بالتقرير يرجع إلى سرية هذه المعلومات أم لا | 90.8% | 0.505 | 4.54 | 90.6% | 0.629 | 4.53 | 86% | 0.853 | 4.30 |

تحليل العلاقة بين الإفصاحات المالية المستقبلية في تقارير الإدارة والمتغيرات المصنفة.....

د/ هبة جمال هاشم

| | | | | | | | | | | |
|---|---|------|-------|-------|------|-------|-------|------|-------|-------|
| 3 | مراجعة البيانات والمعلومات قبل الإفصاح الفعلي عنها من حيث صحتها وسلامتها وإمكانية حدوثها فعلياً في المستقبل | 4.46 | 0.505 | 89.2% | 4.63 | 0.556 | 92.6% | 4.38 | 0.807 | 87.6% |
| 4 | اختبار مدى انعكاس وملاءمة المعلومات للقرارات الاستثمارية السليمة المتوقعة في المستقبل | 4.23 | 0.808 | 84.6% | 4.17 | 0.874 | 83.4% | 4.08 | 0.859 | 81.5% |
| 5 | قياس ملاءمة المعلومات المالية المستقبلية للقرارات الاستثمارية السليمة المتوقعة في المستقبل | 4.20 | 0.677 | 84% | 4.43 | 0.626 | 88.6% | 4.30 | 0.912 | 86% |
| 6 | التأكد من ان المعلومات المالية المستقبلية تتخفف من حالات عدم التأكد | 4.14 | 0.648 | 82.8% | 4.27 | 0.692 | 85.4% | 4.23 | 0.862 | 84.6% |
| 7 | قياس مدى تحقيق المعلومات المستقبلية المفصح عنها للأفعال والأنشطة الإدارية بالمنشأة . | 4.40 | 0.497 | 88% | 4.30 | 0.535 | 86% | 4.10 | 0.928 | 82% |
| | مجموع مجلس الإدارة | 4.36 | 0.431 | 87.2% | 4.43 | 0.498 | 88.6% | 4.25 | 0.650 | 85% |

المصدر : من إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية .

يشير جدول رقم (٤) إلى ما يلي:

بالنسبة لمعدي القوائم المالية: تتراوح قيم المتوسطات بين (٤.٥٤ - ٤.١٤) وبين نسبتي أهمية (٩٠.٨% - ٨٢.٨%) وهو ما يشير بشكل عام إلى أهمية دور مجلس الإدارة في الإفصاح المالي المستقبلي من وجهة نظر معدي القوائم المالية، كما تؤكد الانحرافات المعيارية التي لم تتجاوز الواحد الصحيح على ان هناك اتفاق كبير في آراء هذه الفئة حول أهمية دور مجلس الإدارة في الإفصاح المالي المستقبلي.

بالنسبة لمراقبي الحسابات: تتراوح قيم المتوسطات بين (٤.٦٧ - ٤.١٧) وبين نسبتي أهمية (٩٣.٤% - ٨٣.٤%) وهو ما يشير بشكل عام إلى أهمية دور مجلس الإدارة في الإفصاح المالي المستقبلي من وجهة نظر مراقبي الحسابات، كما تؤكد الانحرافات المعيارية التي لم تتجاوز الواحد الصحيح على ان هناك اتفاق كبير في آراء هذه الفئة حول أهمية دور مجلس الإدارة في الإفصاح المالي المستقبلي.

بالنسبة للمستثمرين: تتراوح قيم المتوسطات بين (٤.٣٨ - ٤.٠٨) وبين نسبتي أهمية (٨٧.٦% - ٨١.٥%) وهو ما يشير بشكل عام إلى أهمية دور مجلس الإدارة في الإفصاح المالي المستقبلي من وجهة نظر المستثمرين، كما تؤكد الانحرافات المعيارية التي لم تتجاوز الواحد الصحيح على ان هناك اتفاق كبير في آراء هذه الفئة حول أهمية دور مجلس الإدارة في الإفصاح المالي المستقبلي.

البعد الثاني: المراجع الداخلي ودوره في الإفصاح المستقبلي:

جدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والأهمية النسبية لنتائج إجابات فئات الدراسة حول فقرات البعد الثاني: المراجع الداخلي ودوره في الإفصاح المستقبلي

| مستثمرين | | | مراقبي الحسابات | | | معدّي القوائم المالية | | | العبارة | |
|----------|-------------------|-----------------|-----------------|-------------------|-----------------|-----------------------|-------------------|-----------------|--|--|
| الأهمية | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الأهمية | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الأهمية | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | | |
| 79.6% | 0.974 | 3.98 | 80.6% | 0.615 | 4.03 | 85.8% | 0.667 | 4.29 | ١. تُعد المعلومات المالية المستقبلية أداة لتحقيق أهداف وخطط المنشأة وتحسين عملياتها وهي من المهام الأساسية للمراجعة الداخلية | |
| 84% | 0.649 | 4.20 | 88% | 0.675 | 4.40 | 88.6% | 0.655 | 4.43 | ٢. التأكد من مدى مساهمة المعلومات المستقبلية لتحسين عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية وعمليات الحوكمة | |
| 89% | 0.504 | 4.45 | 92.6% | 0.490 | 4.63 | 90.8% | 0.611 | 4.54 | ٣. التأكد من مدى مساهمة المعلومات المستقبلية في الحد من مخاطر التقرير المالي واحتمال وجود حالات الغش بالمنشأة | |
| 84% | 0.516 | 4.20 | 90.6% | 0.507 | 4.53 | 87.4% | 0.54 | 4.37 | ٤. التأكد من تحسين جودة الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية المستقبلية | |
| 83% | 0.534 | 4.15 | 88% | 0.563 | 4.40 | 84.6% | 0.490 | 4.23 | ٥. التأكد من التزام المنشأة بتطبيق قواعد ومبادئ معيار المراجعة المصري رقم (٣٤٠٠) | |

| | | | | | | | | | |
|-----|-------|------|-------|-------|------|-------|-------|------|---|
| 90% | 0.751 | 4.50 | 92% | 0.563 | 4.60 | 90.2% | 0.562 | 4.51 | ٦. تفهم نظام الرقابة الداخلية لمستخدم من قبل المنشأة في عملية الاعداد والتقرير عن المعلومات المالية المستقبلية من أجل ضمان وكفاءة عملية الإفصاح |
| ٨٥% | 0.439 | 4.25 | 88.6% | 0.426 | 4.43 | ٨٨% | 0.386 | 4.40 | مجموع المراجع الداخلي |

المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

يشير جدول رقم (٥) إلى ما يلي:

بالنسبة لمعدي القوائم المالية: تتراوح قيم المتوسطات بين (٤.٢٣ - ٤.٥٤) وبين نسبي أهمية (٩٠.٨% - ٨٤.٦%) وهو ما يشير بشكل عام إلى أهمية دور المراجع الداخلي في الإفصاح المالي المستقبلي من وجهة نظر معدي القوائم المالية، كما تؤكد الانحرافات المعيارية التي لم تتجاوز الواحد الصحيح على ان هناك اتفاق كبير في آراء هذه الفئة حول أهمية دور المراجع الداخلي في الإفصاح المالي المستقبلي.

بالنسبة لمراقبي الحسابات: تتراوح قيم المتوسطات بين (٤.٦٣ - ٤.٠٣) وبين نسبي أهمية (٩٢.٦% - ٨٠.٦%) وهو ما يشير بشكل عام إلى أهمية دور المراجع الداخلي في الإفصاح المالي المستقبلي من وجهة نظر مراقبي الحسابات، كما تؤكد الانحرافات المعيارية التي لم تتجاوز الواحد الصحيح على ان هناك اتفاق كبير في آراء هذه الفئة حول أهمية دور المراجع الداخلي في الإفصاح المالي المستقبلي.

بالنسبة للمستثمرين: تتراوح قيم المتوسطات بين (٤.٥٠ - ٣.٩٨) وبين نسبي أهمية (٩٠% - ٧٩.٦%) وهو ما يشير بشكل عام إلى أهمية دور المراجع الداخلي في الإفصاح المالي المستقبلي من وجهة نظر المستثمرين، كما تؤكد الانحرافات المعيارية التي لم تتجاوز الواحد الصحيح على ان هناك اتفاق كبير في آراء هذه الفئة حول أهمية دور المراجع الداخلي في الإفصاح المالي المستقبلي.

البعد الثالث: لجان المراجعة وواجباتها تجاه الافصاح عن المعلومات المستقبلية:

جدول (٦)

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والأهمية النسبية لنتائج إجابات فئات الدراسة حول فقرات البعد الثالث: لجان المراجعة وواجباتها تجاه الافصاح عن المعلومات المستقبلية

| مستثمرين | | مراقبي الحسابات | | | معدّي القوائم المالية | | | العبارة | | |
|----------|-----------------------------------|-----------------|-----------------------------------|---------|-----------------------------------|---------|-----------------------------------|---------|---|---|
| الأهمية | الانحراف المعياري المتوسط الحسابي | الأهمية | الانحراف المعياري المتوسط الحسابي | الأهمية | الانحراف المعياري المتوسط الحسابي | الأهمية | الانحراف المعياري المتوسط الحسابي | | | |
| 86% | 0.791 | 4.30 | 92% | 0.498 | 4.60 | 88% | 0.651 | 4.40 | ١ | تؤثر خصائص لجان المراجعة من حيث الحجم والاستقلالية والخبرة المالية على جودة الافصاح عن المعلومات المالية المستقبلية |
| 88.4% | 0.676 | 4.42 | 94% | 0.466 | 4.70 | 90.8% | 0.561 | 4.54 | ٢ | تحقيق لجان المراجعة وتحسين لجودة الافصاح الاختياري عن المعلومات المالية المستقبلية |
| 90.8% | 0.561 | 4.54 | 91.4% | 0.568 | 4.57 | 90.8% | 0.505 | 4.54 | ٣ | التأكد من أن المعلومات المستقبلية المعروضة تخفض من حالات عدم التأكد المتعلقة بالأحداث المستقبلية |
| 94% | 0.466 | 4.70 | 93.4% | 0.480 | 4.67 | 89.2% | 0.505 | 4.46 | ٤ | تحقيق مستوى شفافية في الافصاح المستقبلي عن المعلومات وعدم وجود مصالح شخصية ومنافع زيادة ثروات الملاك |

| | | | | | | | | | |
|-------|-------|------|-------|-------|------|-------|-------|------|--|
| 92.6% | 0.540 | 4.63 | 86.6% | 0.661 | 4.33 | 87.4% | 0.547 | 4.37 | الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات ومشكلة الوكالة والتحقق من إتباع أساليب الرقابة الداخلية في ذلك |
| 92.4% | 0.526 | 4.62 | 91.4% | 0.413 | 4.57 | 89.2% | 0.419 | 4.46 | مجموع لجان المراجعة |

المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

يشير جدول رقم (٦) إلى ما يلي:

بالنسبة لمعدي القوائم المالية: تتراوح قيم المتوسطات بين (٤.٣٧ - ٤.٥٤) وبين نسبتي أهمية (٩٠.٨% - ٨٧.٤%) وهو ما يشير بشكل عام إلى أهمية دور لجان المراجعة في الإفصاح المالي المستقبلي من وجهة نظر معدي القوائم المالية، كما تؤكد الانحرافات المعيارية التي لم تتجاوز الواحد الصحيح على ان هناك اتفاق كبير في آراء هذه الفئة حول أهمية دور لجان المراجعة في الإفصاح المالي المستقبلي.

بالنسبة لمراقبي الحسابات: تتراوح قيم المتوسطات بين (٤.٣٣ - ٤.٧٠) وبين نسبتي أهمية (٩٤% - ٨٦.٦%) وهو ما يشير بشكل عام إلى أهمية دور لجان المراجعة في الإفصاح المالي المستقبلي من وجهة نظر مراقبي الحسابات، كما تؤكد الانحرافات المعيارية التي لم تتجاوز الواحد الصحيح على ان هناك اتفاق كبير في آراء هذه الفئة حول أهمية دور لجان المراجعة في الإفصاح المالي المستقبلي.

بالنسبة للمستثمرين: تتراوح قيم المتوسطات بين (٤.٣٠ - ٤.٧٠) وبين نسبتي أهمية (٩٤% - ٨٦%) وهو ما يشير بشكل عام إلى أهمية دور لجان المراجعة في الإفصاح المالي المستقبلي من وجهة نظر المستثمرين، كما تؤكد الانحرافات المعيارية التي لم تتجاوز الواحد الصحيح على ان هناك اتفاق كبير في آراء هذه الفئة حول أهمية دور لجان المراجعة في الإفصاح المالي المستقبلي.

البعد الرابع: المراجع الخارجي ومهمة مراجعة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية:

جدول (٧) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والأهمية النسبية لنتائج إجابات فئات الدراسة حول فقرات البعد الرابع: المراجع الخارجي ومهمة مراجعة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية

| العبارة | معدّي القوائم المالية | | | مراقبي الحسابات | | | مستثمرين | | |
|---|-----------------------|-------------------|-----------------|-----------------|-------------------|-----------------|----------|-------------------|-----------------|
| | الأهمية | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الأهمية | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الأهمية | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي |
| ١. التحقق من آليات الرقابة على سلوكيات الإدارة وأنشطتها والتقرير عنها لأصحاب المصالح وحملة الأسهم | 85.2% | 0.657 | 4.26 | 86% | 0.535 | 4.30 | 86.6% | 0.474 | 4.33 |
| ٢. التحقق من الإفصاح عن العوامل أو الافتراضات الهامة والمؤثرة المستخدمة في تطوير المعلومات المالية المستقبلية | 89.2% | 0.611 | 4.46 | 84% | 0.551 | 4.20 | 84.6% | 0.577 | 4.23 |
| ٣. التحقق من إجراء المقارنات بين النتائج الفعلية والمتوقعة عن المعلومات المالية المستقبلية | 84% | 0.720 | 4.20 | 80.6% | 0.615 | 4.03 | 85.6% | 0.599 | 4.28 |
| ٤. التحقق من مدى شمولية المعلومات المالية المستقبلية عن إدارة الفرص والمخاطر (التهديدات) | 82.2% | 0.796 | 4.11 | 80.6% | 0.669 | 4.03 | 82% | 0.591 | 4.10 |
| ٥. التحقق من احتواء التقارير المتكاملة عن المعلومات المالية المستقبلية | 82.8% | 0.733 | 4.14 | 82% | 0.607 | 4.10 | 83% | 0.622 | 4.15 |

| | | | | | | | | | | |
|-------|------|-------|-------|------|-------|-------|------|--|--|--|
| | | | | | | | | | التحقق من تفهم المنشأة لاحتياجات اصحاب المصالح من المعلومات المالية المستقبلية | |
| 0.700 | 4.35 | 81.4% | 0.692 | 4.07 | 81.2% | 0.765 | 4.06 | | | |
| 0.433 | 4.24 | 82.4% | 0.457 | 4.12 | 84.2% | 0.569 | 4.21 | | مجموع المراجع الخارجي | |
| 0.87% | | | | | | | | | | |

المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

يشير جدول رقم (٧) إلى ما يلي:

بالنسبة لمعدي القوائم المالية: تتراوح قيم المتوسطات بين (4٤٦ - ٤٠٦) وبين نسبي أهمية (٨٩.٢% - ٨١.٢%) وهو ما يشير بشكل عام إلى أهمية دور المراجع الخارجي في الإفصاح المالي المستقبلي من وجهة نظر معدي القوائم المالية، كما تؤكد الانحرافات المعيارية التي لم تتجاوز الواحد الصحيح على ان هناك اتفاق كبير في آراء هذه الفئة حول أهمية دور المراجع الخارجي في الإفصاح المالي المستقبلي.

بالنسبة لمراقبي الحسابات: تتراوح قيم المتوسطات بين (٤٣٠ - ٤٠٣) وبين نسبي أهمية (٨٦% - ٨٠.٦%) وهو ما يشير بشكل عام إلى أهمية دور المراجع الخارجي في الإفصاح المالي المستقبلي من وجهة نظر مراقبي الحسابات، كما تؤكد الانحرافات المعيارية التي لم تتجاوز الواحد الصحيح على ان هناك اتفاق كبير في آراء هذه الفئة حول أهمية دور المراجع الخارجي في الإفصاح المالي المستقبلي.

بالنسبة للمستثمرين: تتراوح قيم المتوسطات بين (٤٣٥ - ٤١٠) وبين نسبي أهمية (٨٧% - ٨٢%) وهو ما يشير بشكل عام إلى أهمية دور المراجع الخارجي في الإفصاح المالي المستقبلي من وجهة نظر المستثمرين، كما تؤكد الانحرافات المعيارية التي لم تتجاوز الواحد الصحيح على ان هناك اتفاق كبير في آراء هذه الفئة حول أهمية دور المراجع الخارجي في الإفصاح المالي المستقبلي.

ب. اختبار فروض الدراسة:

اختبار صحة الفرض الأول :

"لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مجلس الإدارة والمراجع الداخلي والإفصاحات المالية عن المعلومات المستقبلية".

تحليل العلاقة بين الإفصاحات المالية المستقبلية في تقارير الإدارة والمتغيرات المصنفة
د/ هبة جمال هاشم

ولاختبار هذه الفرض فقد تم استخدام اختبار تي (t-test) لعينة واحدة لمعرفة مدى معنوية التباين في وجهات نظر أفراد العينة حول معنوية العلاقة بين مجلس الإدارة والمراجع الداخلي والإفصاحات المالية عن المعلومات المستقبلية. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٨)

المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية واختبارات لعينة واحدة One sample T test لاختبار مدى معنوية التباين في وجهات نظر أفراد العينة حول معنوية العلاقة بين مجلس الإدارة والمراجع الداخلي والإفصاحات المالية عن المعلومات المستقبلية

| م | العبارات | المتوسط الحسابي | الأهمية النسبية | قيمة T | مستوى الدلالة | الدلالة اللفظية |
|----|---|-----------------|-----------------|--------|---------------|-----------------|
| | الموافقة على شروط وبنود التقرير الخاص بمناقشات وتحليلات الإدارة | 4.51 | %90.2 | 22.183 | 0.000 | معنوي |
| ٢. | التأكد من أن المعلومات التي لم تتم الإدارة بالإفصاح عنها بالتقرير يرجع إلى سرية هذه المعلومات أم لا | 4.45 | %89 | 21.402 | 0.000 | معنوي |
| ٣. | مراجعة البيانات والمعلومات قبل الإفصاح الفعلي عنها من حيث صحتها وسلامتها وإمكانية حدوثها فعلياً في المستقبل | 4.48 | %89.6 | 23.205 | 0.000 | معنوي |
| ٤. | إختبار مدى إنعكاس وملاءمة المعلومات المالية المستقبلية لخطط الإدارة | 4.15 | %83 | 14.040 | 0.000 | معنوي |
| ٥. | قياس ملائمة المعلومات المالية المستقبلية للقرارات الاستثمارية السليمة المتوقعة في المستقبل | 4.31 | %86.2 | 17.566 | 0.000 | معنوي |
| ٦. | التأكد من أن المعلومات المالية المستقبلية تخفض من حالات عدم التأكد | 4.21 | %84.2 | 16.684 | 0.000 | معنوي |
| ٧. | قياس مدى تحقيق المعلومات المستقبلية المفتح عنها للأفعال والأنشطة الإدارية بالمنشأة | 4.26 | %85.2 | 18.208 | 0.000 | معنوي |
| | مجموع مجلس الإدارة | 4.34 | %86.8 | 25.251 | 0.000 | معنوي |

| | | | | | |
|-------|-------|--------|-------|------|---|
| معنوي | 0.000 | 14.191 | %82 | 4.10 | تُعد المعلومات المالية المستقبلية أداة لتحقيق أهداف وخطط المنشأة وتحسين عملياتها وهي من المهام الأساسية للمراجعة الداخلية |
| معنوي | 0.000 | 20.694 | %86.6 | 4.33 | ٢. التأكد من مدى مساهمة المعلومات المستقبلية لتحسين عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية وعمليات الحوكمة |
| معنوي | 0.000 | 29.189 | %90.6 | 4.53 | ٣. التأكد من مدى مساهمة المعلومات المستقبلية في الحد من مخاطر التقرير المالي واحتمال وجود حالات الغش بالمنشأة |
| معنوي | 0.000 | 25.818 | %87 | 4.35 | ٤. التأكد من تحسين جودة الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية المستقبلية |
| معنوي | 0.000 | 23.979 | %85 | 4.25 | ٥. التأكد من التزام المنشأة بتطبيق قواعد ومبادئ معيار المراجعة المصري رقم (٣٤٠٠) |
| معنوي | 0.000 | 24.285 | %90.6 | 4.53 | ٦. تفهم نظام الرقابة الداخلية لمستخدم من قبل المنشأة في عملية الإعداد والتقرير عن المعلومات المالية المستقبلية من أجل ضمان وكفاءة عملية الإفصاح |
| معنوي | 0.000 | 32.754 | %87 | 4.35 | مجموع المراجع الداخلي |
| معنوي | 0.000 | 30.047 | .458 | 4.34 | الفرض الكلي الأول |

المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة

الميدانية

وللاستدلال على درجة موافقة أفراد عينة الدراسة حول وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين مجلس الإدارة والمراجع الداخلي والإفصاحات المالية عن المعلومات المستقبلية، فقد أظهرت نتائج اختبار ت لعينة واحدة One sample T test في الجدول (٨)، وجود درجة اتفاق دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) على كل فقرة من فقرات مقياس العلاقة، حيث انحصرت قيم المتوسطات المحسوبة لفقرات هذا الفرض بين (٤.٥٣ - ٤.١٥)، وهذه القيم هي أكبر من المتوسط الافتراضي لهذه

الدراسة البالغ (٣).

وتشير هذه النتائج إلى اتفاق افراد عينة الدراسة وبدرجة كبيرة على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين مجلس الإدارة والمراجع الداخلي من جهة والافصاحات المالية عن المعلومات المستقبلية من جهة اخرى.

ومعلوم أنه يتم قبول الفرض إذا كانت مستوى الدلالة أكبر من $(\alpha = 0.05)$ ويرفض الفرض إذا كانت مستوى الدلالة أصغر من $(\alpha = 0.05)$ لكافة الفقرات فإن النتيجة هي رفض الفرض وقبول الفرض البديل ونصه " يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مجلس الادارة والمراجع الداخلي والافصاحات المالية عن المعلومات المستقبلية ".

اختبار صحة الفرض الثاني :

"لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي والافصاحات المالية عن المعلومات المستقبلية".

ولاختبار هذه الفرض فقد تم استخدام اختبار تي (t-test) لعينة واحدة لمعرفة مدى معنوية التباين في وجهات نظر افراد العينة حول معنوية العلاقة بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي والافصاحات المالية عن المعلومات المستقبلية. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (٩)

المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية واختبارات لعينة واحدة One sample T test لاختبار مدى معنوية التباين في وجهات نظر افراد العينة حول معنوية العلاقة بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي والافصاحات المالية عن المعلومات المستقبلية

| العبارة | المتوسط الحسابي | الاهمية النسبية | قيمة T | مستوى الدلالة | الدلالة اللفظية |
|---|-----------------|-----------------|--------|---------------|-----------------|
| تؤثر خصائص لجان المراجعة من حيث الحجم والاستقلالية والخبرة المالية على جودة الافصاح عن المعلومات المالية المستقبلية | 4.42 | %88.4 | 21.502 | 0.000 | معنوي |
| تحقيق لجان المراجعة وتحسين لجودة الافصاح الاختياري عن المعلومات المالية المستقبلية | 4.62 | %92.4 | 31.547 | 0.000 | معنوي |

تحليل العلاقة بين الإفصاحات المالية المستقبلية في تقارير الإدارة والمتغيرات المصنفة
د/ هبة جمال هاشم

| | | | | | | |
|----|--|------|-------|--------|-------|-------|
| 3. | التأكد من أن المعلومات المستقبلية المعروضة تخفض من حالات عدم التأكد المتعلقة بالأحداث المستقبلية | 4.56 | 91.2% | 28.922 | 0.000 | معنوي |
| 4. | تحقيق مستوى شفافية في الإفصاح المستقبلي عن المعلومات وعدم وجود مصالح شخصية ومنافع زيادة ثروات الملاك | 4.53 | 90.6% | 31.344 | 0.000 | معنوي |
| 5. | الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات ومشكلة الوكالة والتحقق من إتباع أساليب الرقابة الداخلية في ذلك | 4.41 | 88.2% | 23.469 | 0.000 | معنوي |
| | مجموع لجان المراجعة | 4.51 | 90.2% | 38.830 | 0.000 | معنوي |
| | التحقق من آليات الرقابة على سلوكيات الإدارة وأنشطتها والتقرير عنها لأصحاب المصالح وحملة الاسم | 4.30 | 86% | 23.984 | 0.000 | معنوي |
| 2. | التحقق من الإفصاح عن العوامل أو الافتراضات الهامة والمؤثرة المستخدمة في تطوير المعلومات المالية المستقبلية | 4.30 | 86% | 22.606 | 0.000 | معنوي |
| 3. | التحقق من إجراء المقارنات بين النتائج الفعلية والمتوقعة عن المعلومات المالية المستقبلية | 4.18 | 83.6% | 18.698 | 0.000 | معنوي |
| 4. | التحقق من مدى شمولية المعلومات المالية المستقبلية عن إدارة الفرص والمخاطر (التهديدات) | 4.09 | 81.8% | 16.337 | 0.000 | معنوي |
| 5. | التحقق من احتواء التقارير المتكاملة عن المعلومات المالية المستقبلية | 4.13 | 82.6% | 17.827 | 0.000 | معنوي |
| 6. | التحقق من تفهم المنشأة لاحتياجات أصحاب المصالح من المعلومات المالية المستقبلية | 4.17 | 83.4% | 16.519 | 0.000 | معنوي |
| | مجموع المراجع الخارجي | 4.19 | 83.8% | 25.140 | 0.000 | معنوي |
| | الفرض الكلي الثاني | 4.3 | 38.3% | 35.805 | 0.000 | معنوي |

المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة

الميدانية

وللاستدلال على درجة موافقة أفراد عينة الدراسة حول وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي والإفصاحات المالية عن المعلومات المستقبلية ، فقد أظهرت نتائج اختبارات لعينة واحدة One sample T test في الجدول (٩)، وجود درجة اتفاق دال إحصائياً عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ على كل فقرة من فقرات مقياس العلاقة، حيث انحصرت قيم المتوسطات المحسوبة لفقرات هذا الفرض بين (٤.٦٢ - ٤.٠٩)، وهذه القيم هي أكبر من المتوسط الافتراضي لهذه الدراسة البالغ (٣).

وتشير هذه النتائج إلى اتفاق أفراد عينة الدراسة وبدرجة كبيرة على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي من جهة والإفصاحات المالية عن المعلومات المستقبلية من جهة أخرى.

ومعلوم أنه يتم قبول الفرض إذا كانت مستوى الدلالة أكبر من $(\alpha = 0.05)$ ويرفض الفرض إذا كانت مستوى الدلالة أصغر من $(\alpha = 0.05)$ لكافة الفقرات فإن النتيجة هي رفض الفرض وقبول الفرض البديل ونصه " يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي والإفصاحات المالية عن المعلومات المستقبلية ".

اختبار صحة الفرض الثالث:

"لا توجد اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة حول أهمية أدوار ومسئوليات آليات الحوكمة (مجلس الإدارة والمراجع الداخلي ولجان المراجعة والمراجع الخارجي) في الإفصاحات المالية عن المعلومات المستقبلية في ضوء

خصائص المنشأة"

ولاختبار صحة هذه الفرضية والاستدلال على مدى وجود اختلافات معنوية بين آراء عينة الدراسة حول لا توجد اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة حول أهمية أدوار ومسئوليات آليات الحوكمة (مجلس الإدارة والمراجع الداخلي ولجان المراجعة والمراجع الخارجي) في الإفصاحات المالية عن المعلومات المستقبلية، تمَّ استخدام اختبار كروس كال ويلز Kruskal-Wallis لدراسة دلالة الاختلافات في وجهات نظر أفراد العينة (مسؤولي الشركات ومعدّي القوائم المالية، ومراقبي حسابات، والمستثمرين). والنتائج المتعلقة موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (١٠)

نتائج اختبار كروس كال ويلز Kruskal-Wallis لكشف الاختلافات في وجهة نظر عينة الدراسة حول العلاقة بين اليات الحوكمة والأفصاحات المالية عن المعلومات المستقبلية

| م | العبارات | العينات | N | متوسط الرتبة | Chi-Square | مستوى المعنوية | معنوية الدلالة |
|----|----------------------|-----------------|----|--------------|------------|----------------|----------------|
| ١. | مجلس الإدارة | معد قوائم مالية | 35 | 52.54 | 1.412 | 0.494 | غير دال |
| | | مراقب حسابات | 30 | 58.17 | | | |
| | | مستثمر | 40 | 49.53 | | | |
| | | مجموع | 10 | 5 | | | |
| ٢. | المراجع الداخلي | معد قوائم مالية | 35 | 55.81 | 3.093 | 0.213 | غير دال |
| | | مراقب حسابات | 30 | 58.35 | | | |
| | | مستثمر | 40 | 46.53 | | | |
| | | مجموع | 10 | 5 | | | |
| ٣. | لجان المراجعة | معد قوائم مالية | 35 | 49.96 | 1.399 | 0.497 | غير دال |
| | | مراقب حسابات | 30 | 58.35 | | | |
| | | مستثمر | 40 | 51.65 | | | |
| | | مجموع | 10 | 5 | | | |
| ٤. | المراجع الخارجي | معد قوائم مالية | 35 | 54.66 | 1.344 | 0.511 | غير دال |
| | | مراقب حسابات | 30 | 47.65 | | | |
| | | مستثمر | 40 | 55.56 | | | |
| | | مجموع | 10 | 5 | | | |
| ٥. | اليات الحوكمة مجتمعة | معد قوائم مالية | 35 | 52.20 | 0.455 | 0.797 | غير دال |
| | | مراقب حسابات | 30 | 56.12 | | | |
| | | مستثمر | 40 | 51.36 | | | |
| | | مجموع | 10 | 5 | | | |

المصدر : من إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي

يشير الجدول (١٠) إلى عدم وجود اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ بين متوسطات رتب استجابات أفراد العينة (مسئولي الشركات ومعدّي القوائم المالية، ومراقبي حسابات، والمستثمرين) حول أهمية أدوار ومسئوليات آليات الحوكمة (مجلس الإدارة والمراجع الداخلي ولجان المراجعة والمراجع الخارجي) في الإفصاحات المالية عن المعلومات المستقبلية، حيث كانت مستوى دلالة الاختلافات في وجهات نظر فئات الدراسة أكبر من (0.05) على مستوى كل آلية، وعلى مستوى آليات الحوكمة مجتمعة فكانت معنوية الدلالة بالنسبة لفقرات الفرض مجتمعة (0.797) وهي أعلى من مستوى الدلالة (0.05) .

وبالتالي يمكن قبول الفرض الثالث ونصه " لا توجد اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة حول أهمية أدوار ومسئوليات آليات الحوكمة (مجلس الإدارة والمراجع الداخلي ولجان المراجعة والمراجع الخارجي) عن الإفصاحات المالية عن المعلومات المستقبلية بهدف ترشيد قرارات المستثمرين".

كما أشارت نتائج اختبار الفروض إلى ما يلي:

١. اتفاق أفراد عينة الدراسة وبدرجة كبيرة على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين مجلس الإدارة والمراجع الداخلي من جهة والإفصاحات المالية عن المعلومات المستقبلية من جهة أخرى.
٢. اتفاق أفراد عينة الدراسة وبدرجة عالية على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي من جهة والإفصاحات المالية عن المعلومات المستقبلية من جهة أخرى.
٣. عدم وجود اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة (مسئولي الشركات ومعدّي القوائم المالية، ومراقبي حسابات، والمستثمرين) حول أهمية أدوار ومسئوليات آليات الحوكمة (مجلس الإدارة والمراجع الداخلي ولجان المراجعة والمراجع الخارجي) في الإفصاحات المالية عن المعلومات المستقبلية في ضوء خصائص المنشأة.

نتائج وتوصيات البحث

في ظل زيادة أهمية المعلومات المعروضة من قبل المنشأة (مالية / غير مالية ، تاريخية / مستقبلية) واستخدامها في الحكم على أداء المنشأة واتخاذ القرارات الاستثمارية على أساسها قامت العديد من المؤسسات المحاسبية والمهنية (مثل : SEC , IASB & AICPA) بمطالبة الشركات بالإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية المستقبلية ، حيث أنها تساعد في خفض مشكلة عدم تماثل المعلومات ومشكلة الوكالة بين الإدارة ومستخدمي المعلومات ، الأمر الذي سوف يؤدي إلى تقييم أفضل للأداء المالي المستقبلي للمنشأة ، وقدرتها على خلق القيمة ، مما سوف يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ، وقد زاد هذا الحافز بعد صدور قانون Safe Harbor الذي أعطى الشركة الحرية في الإفصاح المستقبلية مع الحماية من المخاطر قضائية ومخاطر فقدان السمعة ، طالما أن الشركة تستخدم صيغة تحذيرية مناسبة ، ولكن على الرغم من ذلك فإن الإدارة لا تحبذ اللجوء إلى عملية الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية، بسبب عنصر عدم التأكد المرتبط بالأحداث المستقبلية، وعدم وجود معيار محاسبي شامل ومحدد ينص بدقة على كيفية الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية حتى في الدول التي قامت بالتطبيق الإلزامي للمعلومات المالية المستقبلية .

وبناء على ذلك ، فقد قامت الباحثة باستخلاص أهم النتائج التي توصل إليها :

- 1- حتى يمكن للإدارة بالمنشأة الحصول على إفصاح فعال عن المعلومات المالية المستقبلية يجب أن يتم تبني كل من نظرية الوكالة ونظرية الإشارات ونظرية الشرعية ، مع الاهتمام ب (محتوى - شكل - الهدف) من اللغة التحذيرية المستخدمة في الإفصاح المستقبلي للمعلومات .
- 2- قرار اعتماد المستثمرين الخاص بالمعلومات المالية المستقبلية يعتمد على لهجة واتجاه والتحيز المستخدم من قبل الإدارة في عرض المعلومات المالية المستقبلية
- 3- انقسمت الدول بين دول قامت بالتطبيق الإلزامي للإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية (مثل : ألمانيا - الصين) ، بينما اكتفت بالمطالبة بالتطبيق الاختياري

(الولايات المتحدة - كندا) ، ولكن على الرغم من ذلك لم تقم أيًا من هذه الدول بتحديد بدقة كيف يتم الإفصاح المستقبل ما يجب أن تتضمنه المعلومات المالية المستقبلية المفصّل عنها .

٤- تؤثر كل من مخاطر التقاضي واحتمال فقدان السمعة الناتج من الإفصاح عن المعلومات مالية غير السليمة وغير الدقيقة إلى تخفيض الحوافز لدى الإدارة للإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية .

وفي ظل زيادة اهتمام المستخدمين بالمعلومات المالية المستقبلية حسب قدرتها على توفير تقييم أفضل والمساعدة في الحكم على أداء المنشأة المستقبلية وقدرتها على خلق القيمة ، الأمر الذي سوف يساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الخاصة بهم على أساس سليم ، قامت الهيئات المهنية والمحاسبية بوضع مجموعة من المبادئ والإرشادات لإدارة المنشأة حتى يتم اتباعها وتفعيل عملية الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية من أجل التأكيد على كفاءة وفاعلية الإفصاح المستقبلية ، وبناء على ذلك فإن الإدارة ، يجب عند التقرير والإفصاح عن مناقشات وتحليلات الإدارة أن تعكس المعلومات الخاصة بالأحداث والتنبؤات المستقبلية من وجهة نظر الإدارة وإظهار تأثيرها على أداء المنشأة المستقبلية ، بالإضافة إلى ذلك فقد قامت لجنة المعايير الكندية بوضع مجموعة من المتطلبات للإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية ضمن الإفصاح المستمر للمنشأة ، كما قامت لجنة (IIRC) بوضع التقرير المتكامل كوثيقة المنشأة التي يجب ان تتضمن وجهة نظر الأطراف المسؤولة عن الحوكمة عن مصداقية وكمال وموثوقية الإفصاحات المالية المستقبلية للمنشأة .
بناء على النتائج السابقة واختلاف وجهات النظر المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية بين مؤيد ومعارض ، فإن الباحثة تؤيد :

١- ضرورة الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية المستقبلية حيث أن فوائد الإفصاح تزيد عن أي تكاليف متوقعة .

٢- للحصول على إفصاح فعال عن المعلومات المالية المستقبلية ، يجب على الإدارة أن تضع في اعتبارها كل من (النظرية - اللهجة - السمات - التحيز) أساسياً من قبل الإدارة من أجل الإفصاح الجيد عن المعلومات المستقبلية .

٣- ضرورة قيام كل من لجان المراجعة ومجلس الإدارة الرقابة والموافقة على المعلومات المالية المستقبلية المفصح عنها في التقرير المتكامل ومناقشات وتحليلات الإدارة من أجل التأكد من سلامة الإفصاحات وصحتها قبل الإفصاح الفعلي من أجل حماية حقوق المستخدمين .

٤- على الرغم من أن التقرير الخاص بمناقشات وتحليلات الإدارة يقوم الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية من وجهة نظر الإدارة ، فإنها قد تكون مضللة لو أنها كانت توقعات متفائلة مبالغ فيها أو أنها تقتصر للموضوعية ، وعلى ذلك يجب على إدارة المنشأة تحليل وتقييم التقارير المتكاملة والرقابة على كافة المعلومات المستقبلية التي تحتويها هذه التقارير .

٥- يتحمل كل من مجلس الإدارة ولجان المراجعة مسؤولية مشتركة في الرقابة والموافقة على المعلومات المالية المستقبلية قبل الإفصاح الفعلي لها في تقرير مناقشات وتحليلات الإدارة .

٦- تؤثر كل من آليات حوكمة الشركات (داخلية/خارجية) وخصائص المنشأة بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حجم وجودة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية .

٧- في ظل متطلبات الإرشاد (51-102) NI فإن كل من مجلس الإدارة ولجان المراجعة يتحملوا مسؤولية الرقابة على الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية بالتقرير الخاص بمناقشات وتحليلات الإدارة قبل الإفصاح الفعلي لها من أجل ضمان صحة وسلامة الإفصاحات ، بالإضافة إلى ذلك فقد قامت الفقرة Section (51-330) بوضع متطلبات لتحسين جودة الإفصاح .

كما أشارت نتائج التحليل الوصفي في الدراسة الميدانية إلى ما يلي:

١. اتفاق أفراد العينة باختلاف فئاتهم على أهمية دور مجلس الإدارة في الإفصاح المالي المستقبلي، والمتمثل في الموافقة على شروط وبنود التقرير الخاص بمناقشات وتحليلات الإدارة ، ولتأكد من مدى سرية المعلومات المستقبلية التي لم

يفصح عنها، مراجعة البيانات والمعلومات قبل الإفصاح الفعلي عنها، إختبار وقياس مدى ملاءمة المعلومات المستقبلية لخطط الإدارة وللقرارات الاستثمارية السليمة المستقبلية، ودورها في تخفض من حالات عدم التأكد، ومدى توافقها مع الأفعال والأنشطة الإدارية بالمنشأة.

٢. اتفاق أفراد العينة باختلاف فئاتهم على أهمية دور المراجع الداخلي في الإفصاح المالي المستقبلي، والتمثلة في التأكد من أن المعلومات المالية المستقبلية ستساهم في تحقيق أهداف وخطط المنشأة، وستحسن من عملياتها، وإجراءات الرقابة الداخلية وعمليات الحوكمة، وبأنها ستساهم في الحد من مخاطر التقرير المالي وحالات الغش، والتأكد من مستوى جودة الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية المستقبلية، وإن المنشأة ملتزمة بتطبيق قواعد ومبادئ معيار المراجعة المصري رقم (٣٤٠٠)، تفهم نظام الرقابة الداخلية على عملية الأعداد والتقرير عن المعلومات المالية المستقبلية.

٣. اتفاق أفراد العينة بشكل عام على أهمية دور وسمات لجان المراجعة في الإفصاح المالي المستقبلي، والتمثل في التحقق في مستوى تحسن جودة الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية المستقبلية، والتحقق من أن المعلومات المستقبلية المعروضة تخفض من حالات عدم التأكد المتعلقة بالأحداث المستقبلية، وإنها تحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات ومشكلة الوكالة وإتباع أساليب للرقابة الداخلية في ذلك، وإن هناك شفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وعدم ارتباطها بمصالح شخصية ومنافع لزيادة ثروات الملاك، كما أن لخصائص لجان المراجعة من حيث الحجم والاستقلالية والخبرة المالية دور في تجويد الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية.

٤. اتفاق أفراد العينة بشكل عام على أهمية دور المراجع الخارجي في الإفصاح المالي المستقبلي، والتمثل في التحقق مما يلي :

أ- آليات الرقابة على سلوكيات الإدارة وأنشطتها والتقرير عنها لأصحاب المصالح وحملة الأسهم، والتحقق من الإفصاح عن العوامل أو الافتراضات الهامة والمؤثرة المستخدمة في تطوير المعلومات المالية المستقبلية، والتحقق من مدى شمولية المعلومات المستقبلية عن إدارة الفرص والمخاطر

(التحديات).

ب- احتواء التقارير المتكاملة عن المعلومات المالية المستقبلية، وإجراء المقارنات بين النتائج الفعلية والمتوقعة عن المعلومات المالية المستقبلية، والتحقق من مدى تفهم المنشأة لاحتياجات أصحاب المصالح من المعلومات المالية المستقبلية .

٥. يجب على الإدارة أن تضع في اعتبارها تأثير كل من آليات الحوكمة (داخلية / خارجية) وخصائص المنشأة على كل من حجم وجودة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية ، الأمر الذي سوف ينعكس على وجود إفصاح ذو معلوماتية عالية وتحسين جودة التقرير المالي .

٦. ضرورة قيام الأطراف المسؤولة عن الحوكمة بالإقرار في قائمة منفصلة وجهة نظرهم حول صحة وسلامة الإفصاح المستقبلي والمخاطر وحالات عدم التأكد المرتبطة بالإفصاح المستقبلي .

٧. ضرورة وضع معيار محدد شامل يضع أسس ويحدد بدقة كيفية الإفصاح عن المعلومات المستقبلية ، الأمر الذي أدى إلى وجود ثبات في عملية الإفصاح ويؤثر على القابلية للمقارنة ، الأمر الذي سوف يعرض المنشأة على خطر التفاضل وخطر فقدان السمعة الناتج مع الإفصاح عن معلومات غير سليمة .

٨. تؤثر كل من آليات الحوكمة وخصائص المنشأة على حجم وجود الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية .

وتنتهي الباحثة إلى أنه على الرغم من أن الإفصاحات المستقبلية تُعد أداة فعالة لجذب استثمارات جديدة والترويج إلى مستقبل مشرق للمنشأة وقدرتها على خلق القيمة ، فإنه لا يوجد معيار محدد شامل نص بدقة على أسس هذا الإفصاح واكتفت المعايير بتقديم إرشادات عامة غير الزامية للشركات والتي من شأنها أن تؤدي إلى تعقيد وظيفة مراقب الحسابات الخاصة بالمراجعة والتقرير عن صحة وسلامة الإفصاحات المالية المستقبلية للمنشأة وهو ما تعتبره الباحثة من أهم الدراسات المستقبلية المرتبطة بمجال البحث .

مراجع البحث

1. Abdulrahman, W., (2010), "A Suggested Framework for Forward-Looking Statement Audit", *Scientific Journal of Research and business Studies*, Vol.3, PP: (13-46).
2. Abed. S., Al-Najjar, B., and Roberts, C., (2016, "Measuring annual report narratives disclosure Empirical evidence from forward-Looking Information in the UK prior the financial Crisis", *managerial Auditing Journal*, vol.31, issue 4/5, PP: (338-361).
3. Al-Khatiba, K., (2014), "The Determinants of Forward-Looking information Disclosure", *Procedia – Social and Behavioral Sciences*, *2nd World Conference on Business, Economics and Management (WCBEM)*, Vol.109, PP: (858-864).
4. Al-Najjar, B., Suzan Abed, S., (2014), "The Association between disclosure of forward-Looking information and corporate Governance mechanisms : Evidence from the UK before the financial crisis period", *Management Auditing Journal*, Vol.29, Issue 7, PP: (578-595).
5. Athanasakou, V., and Hussainey, K., (2014), "The Perceived Credibility of Forward-Looking performance disclosures", *Accounting Business Research*, vol. 44, No.3, PP: (227-259).
6. Bozanic, Z., Darren, T., Van, A., (2013), "Management Earnings forecasts and Forward-Looking Statements", *Working Paper series*, The Ohio State University , Fisher College of Business, PP: (1-54) .
7. Bozanic, Z., Roulstone, D., & Van, A., (2014), "Attributes of Informative Disclosures", *Preliminary Version*, Fisher College of Business, The Ohio State University , Columbus, PP: (1-56) .
8. Bozanic, Z., Roulstone, D., & Van, Buskirk, D., (2015), "Management Earnings forecasts and other forward-Looking Statements", *Working*

- Paper*, Fisher College of Business, The Ohio State University , Columbus, PP: (1-58) .
9. Bravo, F., (2016), "Forward-Looking disclosure and corporate reputation as mechanism to reduce stock Return volatility", *Spanish Accounting Review*, vol.16, Issue 1, PP: (122-131).
10. Casciano, L., Westeringh, W., (2013), "The Ontario Securities Commission Reports on Forward-Looking Information Disclosure review", *Ontario Securities Commission*, Capital Markets Bulletin, OSC Staff Notice 51-721, PP: (1-25).
11. Celik, O., Ecer, A., & Kaeabacak, H., (2006),"Disclosure of Forward-Looking Information : Evidence from Listed companies on Istanbul Stock Exchange (ISE)" , *Investment Management and Financial*, Vol.3, Issue 2, PP: (197-215).
12. Chen, L., & Zheng, Y., (2014), "Regulating forward-looking information in offering prospectus and periodic in Chinese securities market-past, present and future", *Capital Markets Law Journal*, Vol.9, No.4, PP: (388-419).
13. Cristina, M., and Bravo, F., (2015), "Board of Directors Characteristics and Forward-Looking Information Disclosure Strategies", *Working Paper*, Departments de Contabilidad Economic Financiers, Universidad de Seville, PP: (1-21).
14. Demerjian, P., Donovan, J., and Jennings, O., (2015), "Assessing the Accuracy of Forward-Looking Information in Debt Contract negotiations", *Working Paper*, Foster School of Business , University of Washington, PP: (1-44).
15. Engbers, E., (2016), "Forward-looking Information in annual reports: A Study into its Realization", *Master thesis*, university of Twente, Pp: (1-70).

16. Ewert, R., & Wagenhofer, A., (2015), "Why More Forward-Looking Accounting Standards Can reduce Reporting Quality", *European Accounting Review Journal*, Vol. 25, issue 3, PP: (1-27).
17. FASB, (2001), "Improving Business reporting : Insights into Enhancing Voluntary Disclosures", *Steering Committee Report, Business Reporting Research Project*, New Release, PP: (1-90).
18. Fink, L., (2016), "PWC : A Foot in the Past and an Eye to the Future the Importance of Forward-Looking Information in Company Reporting", www.PWC.com
19. Garanina, T., & Dumay, j., (2017), 'Forward-Looking Intellectual Capital disclosure in IPOs: Implications for Intellectual Capital and Integrated reporting', *Journal of Intellectual Capital*, vol. 18, issue.1, PP: (128-148).
20. Gropp, R., Karapandza, R., & Opferuch, j., (2016), "The Forward-looking Disclosures of corporate managers : Theory and Evidence", *House of Finance*, Working paper no.140, Sustainable Architecture for finance in Europe, Goethe university, PP: (1-43).
21. Hassanein, A., & Hussainey, K., (2015), "Is Forward-Looking Financial Disclosure Really Informative? Evidence from UK Narrative Statements", *International Review of Financial Analysis*, vol.41, PP: (52-61).
22. Jia, X& Suijs, J., (2013), "On the Interaction Between Mandatory and Forward-Looking Disclosures", *Preliminary Version*, Tilburg School of Economics and Management , Tilburg University, PP: (1-48).
23. Joseph, A., (2017), "Corporate Governance Attributes as Correlates of Disclosure of forward-Looking Information on the Nigerian Stock Exchange", *World Journal of Finance and Investment Research*,

- Vol.2, No.1, PP: (1-15).
24. Kim. S., (2005), "Predications, Projections and Precautions : Conveying Cautionary Warning in Corporate Forward-Looking Statements" *University of Illinois Law*, vol.2005, No.4, PP: (929-2005)
25. Kowalewska, W., (2015), "Advantages and Disadvantages of voluntary disclosure of companies", *working Paper*, Universitat Autònoma de Barcelona, PP: (1-41).
26. Krause, J., Sellhorn, T., & Ahmed, K., (2017), "Extreme Uncertainty and Forward-Looking Disclosure properties", *A Journal of Accounting, Finance and Business studies*, vol.53, Issue 2, PP: (240-272).
27. Kwame, B., (2017), "The Relationship between corporate Governance, Corruption and forward-Looking Information Disclosure : a Comparative Study", *Corporate Governance: The International Journal of business in Society*, Vol.17, Issue.2, PP: (284-304).
28. Leung, E., (2015), "The Effect of Supplier Relationships on Disclosures of Forward-Looking Information", *Working Paper* , Erasmus School of Economics, Erasmus university Rotterdam, PP: (1-56).
29. Liu, S., (2015), "Corporate Governance and Forward-looking Disclosure: evidence from China", *Journal of international Accounting* , auditing and Taxation, Vol.25, PP: (16-30).
30. Malley, A., (2015) , "Director's liability for forward-looking Information Disclosure", *CPA Australia Legal Notice CPA Australia Ltd (CPA Australia)*, PP: (1-22).
31. -----, (2013), "The International Integrated Reporting (IR) Framework", *The International Integrated reporting Council (IIRC)*.

www.theiirc.org.

32. Menicucci, E., (2013), "Firm Characteristics and Forward-looking Information in Management Commentaries of Italian Listed Companies", *African Journal of Business Management* , Academic Journals, vol.7, Issue 17, PP: (1667-1974)
33. Mingzhu, Wang, M., & Hussainey, K., (2013), "Voluntary forward-Looking Statements driven by corporate governance and their value relevance", *Journal of Accounting and Public Policy*, vol.32, Issue 3, PP: (26-49).
34. Mohamed, S., (2016), "The Impact of firm Characteristics and Governance Efficiency on Forward-Looking Information Disclosure Quality : Field study", *Accounting Thought*, Faculty of commerce, Ain-Shams university , Egypt, vol.2. PP: (1-44) .
35. Muslu, V., Radhakrishnan, S., Subramanyam, K., Lim, D., (2015), "Forward-Looking MD&A Disclosures and the Information Environment", *Management Science Journal*, vol.61, No.5, PP: (931-948).
36. O' Sullivan, M., Percy, M., & Stewart, J., (2008), "Australian Evidence on Corporate Governance Attributes and their Association with Forward-looking Information in the Annual Report", *Journal of Management and Governance*, vol.12, Issue 1. PP: (5-35) .
37. Orens, R., Lybaert, N., (2013), "Disclosure of Non-Financial Information : Relevant to Financial Analysts?", *Review of business and Economic Literature*, Vol.58, Issue 4, PP: (373-405).
38. Qu, W., Ee, M., Liu, L., Wise, V., and Carey, P., (2015), "Corporate Governance and Quality of forward-Looking Information : Evidence from the Chinese Stock market", *Asian review of Accounting*, vol. 23,

No.1, PP: (1-31).

39. Saad Eddin, E., (2014), "A Suggested framework for Forward-Looking Information and testing it from Investors proctors Prospective in the Financial Stock Market : Field Study", *Accounting and Finance Journal, Faculty of commerce, Tanta University Egypt*, vol.1, PP: (277-324).
40. Samuel, B., Bozanic, Z., Merkley, K., (2013), "The In formativeness of Forward-Looking News in Earning Announcements", *Working Paper Series*, Fisher College of Business, The Ohio State University, PP: (1-42).
41. Sandra, J., (2014), Forward-Looking Information : A Necessary Consideration in the SEC'S Review on Disclosure Effectiveness, Investor Perspectives", CFA Institute, PP: (1-61).
42. Souabni, S., (2011), "Accountancy futures Predicting an uncertain future : narrative reporting and risk information", *The Association of chartered certified Accountants (ACCA)*, www.accaglobal.com/af
43. Taylor, J., Lim, A., Sanjoto, W., Gamelin, N., McIntosh, L., Redden, K., Jiang , J., Hoyt, K., & Bouchard, B., (2009), "CSA Staff Notice 51-330- Guidance Regarding the Application of Forward-Looking Information Requirements Under NI 51-102 Continuous Disclosure Obligations", *32 OSCB 9607, Notices/News Releases*, PP: (1-4).
44. -----, (2008), "OSC Policy 51-604 Defense for Misrepresentations in Forward-Looking Information", *Rules and Policies (31 OSCB 9543)*, PP: (1-10).
45. Timothy, K., & Gordon, K., (1996), "The Private Securities Litigation Reform Act of 1995", *Corporation and Securities Law Update*, Fenwick and West LLP, PP:(1-10).

46. Turner, E., (2013), "Adding Credibility to the MD&A : What's the Cost/Benefit?", *CPA Chartered professional Accountants Canada*, <https://www.cpacanada.ca/en>.
47. Uyar, A., Kilic, M., (2012), "Influence of Corporate attributes on forward-looking information Disclosure in publicly traded Turkish corporations", *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, Vol.62, PP: (244-252) .
48. Wang, Z., Lin, Z., & Liu, M., (2011), "Signaling Efficiency of Forward Looking Information Under IFRS", *International Conference on Financial Management and Economics IPEDR*, Vol.11, IACSIT Press, Singapore, PP: (291-296).
49. Yutino, M., Regoliosi, C., & D'ERI, A., (2013), "Forward-Looking Quantitative Information in Italian Listed firms, Empirical Evidence in 2006-2010", *Roma Tre University*, Department of Business Studies, PP: (1-23).
50. Zaglol, G., (2004), "The Responsibility of Auditing of Future Accounting Estimates in the light of Egyptian and International Auditing Standards", *Unpublished Paper*, Faculty of Commerce, Tanta University, Egypt, PP: (1-57).
51. -----, (2008), "Egyptian Audit Standard no, (3400), the Examination of forward-Looking Information", *Egyptian Audit Standard*, PP: (1-14).